

إبراهيم الميرغني: تشكيل حكومة السلام خلال أيام

الإدارة المدنية بجنوب دارفور: أوقفنا آلاف المتفلتين بمدينة نيالا

كلمة التنوير..

اليوم نهديكم النسخة الأولى من صحيفة التنوير (PDF) .. تأتي هذه الاصداره في ظل تحولات سياسية عميقة تشهدها البلاد. في هذه التوقيت تبرز التنوير كمنصة فكرية وإعلامية تضطلع بدور محوري في نشر الوعي وتعميق الاستنارة، وتعزيز قيم الحوار الديمقراطي الحر. لقد اختارت التنوير منذ انطلاقتها أن تكون صوتاً للضمير الوطني ومنبراً للأراء السياسية والثقافية المستقلة، تدفعها إلى ذلك قناعات راسخة بأن الكلمة الحرة قادرة على إحداث الفرق وإيصال الرسالة الصحافية بكل صدق ومهنية

تعمل التنوير في واقع تغيب فيه مبادئ العدالة وتكتم فيه الأفواه والأقلام، وهي تتيح مجالاً واسعاً للتعبير عن تطلعات الشعب السوداني في الحرية والسلام، وتنتصر لقضايا المهمشين والمستضعفين منهم، ولا يأتي ذلك بنقل الخبر فحسب، بل صناعته عبر طرح الأسئلة الكبرى وتحليلها ومناقشتها، والكشف عن الاختلالات السياسية والثقافية التي أفضت إلى هذا الواقع المعقد إن مساهمة التنوير في الحياة العامة تتجاوز نمط الإعلام العادي إلى مخاطبة قضايا الناس، وملازمة جوهر التحول المدني، والتأسيس لثقافة تقوم على الديمقراطية واحترام التعدد وقبول الآخر، ومن هذا المنطلق، تنطلق التنوير منصة رائدة للإعلام الديمقراطي، وستواصل أداء رسالتها النبيلة في أصعب الظروف وأحلكه

إبراهيم الميرغني: تشكيل حكومة السلام خلال أيام

القليلة القادمة سيتم تشكيل الحكومة الأمر الذي قال إنه يجدد الأمل لقطاع عريض من السودانيين حرّموا من الخدمات وفي فبراير الماضي، وقعت قوات الدعم السريع وقوى سياسية وتنظيمات عسكرية وأهلية، أبرزها الحركة الشعبية بقيادة عبد العزيز الحلو، وحزب الأمة القومي، والجهة الثورية والحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل في العاصمة الكينية نيروبي، على الميثاق التأسيسي والدستور الانتقالي لحكومة الوحدة والسلام، والتي ستتخذ من مناطق واسعة في السودان مكاناً لممارسة مهامها التنفيذية والسيادية والتشريعية

تأسيس" من عاصمة ولاية جنوب دارفور نيالا إجازة نظامه الأساسي وتشكيل هيئة قيادية من (31) عضوا برئاسة قائد قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو 'حميدتي' وزعيم الحركة الشعبية عبد العزيز الحلو نائباً له

وكما اختار التحالف الأوسع في السودان علاء الدين نقد ناطقاً رسمياً ومكين حامد تيراب مقرراً. وقال إبراهيم الميرغني وهو قيادي أيضاً في الحزب الاتحادي الديمقراطي 'الأصل' في تصريح لـ(التنوير) أن حكومة السلام تحولت من حلم إلى واقع ينتظره ملايين السودانيين وأكد الميرغني أنه خلال الأيام



نيروبي: التنوير
قال القيادي البارز في تحالف السودان التأسيسي "تأسيس" إبراهيم الميرغني، اليوم الأربعاء،

الإدارة المدنية بجنوب دارفور: أوقفنا آلاف المتفلتين بمدينة نيالا

المتفلتين، كاشفاً عن إغلاق عدد من الأسواق الطرفية بعد أن كانت تشكل تهديداً أمنياً بسبب الممارسات والظواهر السالبة التي كانت تمارس داخلها من بينها تجارة السلاح والمخدرات وجرائم القتل والنهب وأعلن عن نشر 600 عنصر من الشرطة الفدرالية لتعمل على حفظ الأمن داخل سوق نيالا الكبير الذي قال إنه عاد للعمل بنسبة 85% بفضل الإجراءات التي اتخذت لحفظ الأمن وحماية التجار، ومن المقرر أن تستضيف مدينة نيالا حكومة السلام والوحدة والتي سيتم تشكيلها في الأيام المقبلة



كبيرة من المتفلتين بمدينة نيالا وأكد أن الأوضاع الأمنية في نيالا ثاني أكبر مدن السودان آمنة ومستقرة بفضل جهود قوات الدعم السريع لحفظ الأمن ومحاربة

وقال رئيس الإدارة المدنية بولاية جنوب دارفور يوسف إدريس في حوار مع (التنوير) ينشر بالداخل أن حملة مكافحة الظواهر السالبة وحماية المدنيين أوقفت أعداد

نيالا: التنوير

كشف رئيس الإدارة المدنية بولاية جنوب دارفور يوسف إدريس يوسف، عن توقيف مجموعات كبيرة من المتفلتين بمدينة نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور في سياق حملة تهدف لمحاربة الظواهر السالبة وحماية المدنيين وكان القائد العام لقوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو شكل قوة لمحاربة الظواهر السالبة وحماية المدنيين بمدينة نيالا بواقع 1500 مقاتل تلقوا تدريبات عالية، وافلحت القوة في عودة الاستقرار واستتباب الأمن داخل المدينة.

تعرض مئات السودانيين في مصر لعملية نصب تحت دعاوى (العودة الطوعية)

مساهمة قدرها 400 جنيه مصري لتغطية تكاليف "التموين والمياه الصحية"، مع التشديد على الركاب بعدم إحضار أي وجبات معهم استجاب عدد كبير من المواطنين للمبادرة، حيث قام كثيرون بإخلاء مساكنهم وتسليم شققهم استعداداً للسفر، إلا أنهم فوجئوا باختفاء المنظمين وإغلاق هواتفهم، ما تركهم وأمتعتهم في العراء دون مأوى أو وسيلة للمفادرة

متابعات: التنوير
تعرض عشرات السودانيين المقيمين في مصر لعملية نصب واحتيال واسعة، نفذها أفراد زعموا إطلاق 'مبادرة' تهدف إلى إعادة الراغبين في العودة إلى السودان، عبر باصات قيل إنها مجانية وبحسب إفادات عدد من المتضررين، أعلن منظمو المبادرة عن تسجير 12 باصاً إلى السودان، بسعة 50 راكباً لكل باص، على أن تكون الرحلات 'مجانية'، مقابل

ندرة وارتفاع كبير في أسعار السلع الاستهلاكية بحدادوقلي



المحلات التجارية. وبحسب التجار بلغ سعر كيلو السكر: 24,000 جنيه و كيلو الأرز 30,000 جنيه، و كيلو العدس 30,000 جنيه، و كيلو الدقيق 20,000 جنيه، ملوة الفول 20,000 جنيه، صابون الغسيل (لوح كامل) 28,000 جنيه ، و كيس المكرونة معدومة ، و كيس الشعيرية معدومة، ملوة السمسم 40,000 جنيه، عليه السجائر 10,000 جنيه و رطل البن 60,000 جنيه، و رطل الشاي 20,000 جنيه و رطل الزيت 10,000 جنيه و رطل الجنزبيل 25,000 جنيه و ملوة الملح 100,000 جنيه ، ملوة البذرة 25,000 جنيه ، كيلو لحم الضأن 32,000 جنيه ، و كيلو لحم الأبقار 24,000 جنيه، جالون البنزين 240,000 جنيه، وجركانة الجازولين 700,000 جنيه، ملوة البصل 100,000 جنيه

ضمنهم الهلال الأحمر ويقول: شاهد أعيان أن كبار الضباط في الجيش والشرطة وجهاز الأمن يتشاركون تجار الجملة في سوق كادقلي ويتحكمون في عملية العرض والطلب مما يحمل المواطن أسعار عالية للسلع الضرورية كالغذاء والدواء. وفي فترات متقطعة هاجمت مليشيات كافي طيار من داعمي الكيزان والجيش السوق، فتحصل معه تسويات ويتراجع عن مهاجمة

متابعات: التنوير
سجلت مدينة كادقلي عاصمة ولاية جنوب كردفان، زيادة كبيرة في أسعار السلع الاستهلاكية بجانب أزمة حادة وندرة في الغذاء، وفي مارس ٢٠٢٥، سحبت الاستخبارات العسكرية تراخيص عمل المنظمات الشريكة لبرنامج الغذاء العالمي وحاولت السيطرة على عمليات توزيع المساعدات الإنسانية عبر (ثلاث) منظمات تابعة لواجهات الاسلاميين،



يوسف إدريس .. رئيس الإدارة المدنية بولاية جنوب دارفور

- نيالا جاهزة الآن لاستقبال حكومة السلام
- ألقينا القبض على اعداد كبيرة من المتفلاتين وسيقدمون لمحاكمات
- نيالا الآن آمنة بنسبة 85% ونشرنا 600 عنصر شرطي لتأمين سوق المدينة الكبير
- أغلقنا عدد من الأسواق الطرفية بعد أن شكلت تهديداً أمنياً في نيالا
- نستضيف آلاف المدنيين فروا من مناطق الجيش بسبب الانتهاكات

أعلن رئيس الإدارة المدنية بولاية جنوب دارفور يوسف إدريس يوسف، استعداد مدينة نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور لاستقبال واستضافة حكومة السلام المرتقبة، وقال إدريس

في حوار مع (التنوير) أن لجنة محاربة الظواهر السالبة وحماية المدنيين أسهمت بصورة كبيرة في استتباب الأمن وعودة الاستقرار لمدينة نيالا، كاشفاً عن إلقاء القبض على أعداد كبيرة من المتفلاتين داخل مدينة نيالا بعد أن تم توقيفهم في حملات محاربة الظواهر السالبة. صحيفة التنوير جلست مع رئيس الإدارة المدنية بولاية جنوب دارفور يوسف إدريس يوسف، في حوار مهم عن كافة الأوضاع في المدينة.

وبعض المنازل والدور يجري تأسيسها لاستقبال حكومة السلام.

كم عدد النازحين الذين استقبلهم نيالا خلال الأشهر الماضية؟

لا توجد إحصائيات دقيقة بخصوص عدد النازحين الذين وصلوا نيالا وعموم جنوب دارفور في نيالا لوحدها يعيش آلاف في سبعة مراكز إيواء يتلقون دعم من قبل المنظمات والخيريين والإدارة المدنية وهم وسط ذويهم وأهلهم يستمتعون بكل الخدمات

كيف هو الموقف الصحي وموقف المستشفيات في نيالا وعموم جنوب دارفور؟

كل المستشفيات الآن تعمل ولدينا 11 مستشفى ريفي في 11 محلية كلها تعمل وأدخلنا بعض المستوصفات بعد توسيعها للخدمة والآن تعمل بصورة جيدة وفي نيالا وجنوب دارفور يوجد عدد كبير من الكوادر الطبية، وهناك مستشفيات مميزة منها الأبرار واليقين وأكثر من 100 من العيادات المتخصصة .

عموماً الوضع الصحي يمضي بصورة جيدة، لكن لدينا بعض الملاحظات حول بعض التخصصات كالكلى فيه بعض المشاكل فعدد الماكينات لا تعمل بصورة جيدة عندنا 20 مكينة تعمل منها 7 فقط وكذلك لدينا مشاكل في مداخلات غسيل الكلى ولكن ببقية الأدوية مناسبة بشكل جيد وهناك جزء من الأدوية مثل الامصال المرتبطة بمنظمة الصحة العالمية غير موجودة ولكن هناك تواصل ونقاش وفي القريب عاجل كل الحقل الصحي سيعمل بشكل جيد

سبق أن أصدرت قراراً بتشكيل لجنة التحقيق في حادثة اقتحام عدد من السجون ماذا بشأن هذه اللجنة؟

اللجنة تمارس نشاطها بكل حياد لا تتدخل في عملها وهي متى ما أنجزت مهامها سيعلم ذلك للرأي العام

واسعة امتدت لخمس ساعات برفقة المدراء التنفيذيين والغرفة التجارية ولجنة الأمن استمعنا لأراء المواطنين والتجار أكدنا لهم أن الوضع الأمني يمكن السيطرة عليه ووفرنا تأمين كامل والآن يوجد إقبال وراحة من قبل المواطنين وعودة السوق الكبير يعني عودة العافية لمدينة نيالا

هل نيالا الآن مؤهلة لإستقبال واستضافة حكومة السلام المرتقبة؟

هي الآن مؤهلة تماماً والآن عامرة أكثر من قبل، فالحرب أفرزت واقع جديد في مناطق الجيش لسوء معاملته المواطنين خاصة من غرب السودان وما تم من ممارسات منهجة على أساس عنصري وقبلتي وسن قوانين على سبيل المثال قانون الوجوه الغربية أصبح السودان الشمالي طارد ومعظم أهل الغرب عادوا إلى نيالا فتضاعف عدد سكانها وهي الآن في إستعداد لاستقبال حكومة السلام ونستطيع أن نقول أن جنوب دارفور دولة بحد ذاتها بحكم أنها تضم 21 محلية وبها أكثر من ١٥ محلية لا تقل عن رئاسة الولاية مدينة و نيالا تعد الثانية في السودان بعد الخرطوم من حيث السكان والجغرافيا والاقتصاد، ورغم أنها تعرضت للخراب إبان الحرب لكن الحياة فيها عادت لطبيعتها وهناك عمل يتم في صيانة المنشآت

بعد الحرب في الاتجاه الشمالي تمدد لأكثر من كيلو وفي هذا الموقع تتم فيه تجارة المخدرات وفيه أسلحة وظواهر سالبة وحفاظاً للمواطنين قررنا إغلاق هذا السوق أيضاً. والآن لدينا خطة لإرجاع السوق الكبير لسابق عهده ولدينا خطة كبيرة لعودته وهو الآن عاد بنسبة 80% وعودة سوق نيالا تعني عودة الحياة لـ 'كالفورنيا' السودان وهي المدينة الثانية بعد الخرطوم من حيث الرقعة الجغرافية من حيث الاقتصاد والثروة الاقتصادية بصورة أكبر، وإغلاق الأسواق ليست بغرض نقلها للسوق الكبير وانما لمحاربة الظواهر السالبة التي تتم في الأسواق

بعض التجار يبدون مخاوف من تعرضهم للنهب حال انتقالهم للسوق الكبير هل الشرطة الفدرالية قادرة على التأمين؟

السوق الكبير الآن عاد بنسبة ٨٠% والآن لدينا شهر ونصف لم نتلقى ولا بلاغ واحد خاص بالسرقة وهو الآن مؤمن بنحو ٦٠٠ من

عناصر الشرطة

الفدرالية وبأكثر من ٣٠ عربية، وقبل أيام قمت بجولة

الأوضاع في مدينة نيالا؟

لا يوجد دور واضح لاستخبارات الجيش في تأجيج الأوضاع في نيالا بفضل أن قوات الدعم السريع لديها استخبارات تعد من أقوى الاستخبارات على مستوى أفريقيا وتسيطر بشكل كامل على الأوضاع وما يشاع في الميديا هو غير صحيح أن الاستخبارات لها دور، ولكن لا أستطيع أن أقول إن كل سكان نيالا هم دعم سريع لكون أنها مدينة كبيرة وعريقة أنجبت التعايشي والحسيني وعبد الرحمن دبكة وهي تاريخ طويل

هل هناك جهات نافذة داخل الدعم السريع متورطة في استيراد الخمر والمخدرات داخل نيالا؟

الحرب في حد ذاتها فرضت واقع جديد في كافة مناحي الحياة هناك تجار جدد في مختلف السلع وهناك ناشطين جدد ظهروا في تجارة الخمر والمخدرات لعدم وجود رقابة أمنية وانشغال القيادة بالحرب وأن تجارة المخدرات ليست بحجم الاهتمام الأكبر لكون أن الأهمية الآن هي للمعركة، والحملة ضبطت كميات كبيرة من الخمر والمخدرات، وقبل ١٥ أبريل تجارة المخدرات والخمر كانت موجودة لكنها تنشط في ظل عدم وجود الرقابة

ماذا بشأن الأسواق الطرفية هل تم إكمال ترحيلها للسوق الكبير؟

أكملت خلال الأيام الماضية 100 يوم كرئيس للإدارة المدنية بولاية جنوب دارفور، وقبلها كنت مدير تنفيذي لمحلية نيالا شمال وكنت رئيس للإدارة المدنية ببلدية نيالا كأكبر بلدية في ولاية جنوب دارفور، وأنا ملم بتفاصيل محليات نيالا شمال وجنوب بعد تحرير الفرقة عملت في المحلياتين وبحكم خبرتي عملت أكثر من 20 عاما في محليات جنوب دارفور، وفي الخمسة سنين الأخيرة قضيتها ما بين محليات نيالا شمال وجنوب والآن رئيس للإدارة المدنية. ما أحب أن أقوله من خلال هذه المقدمة انا ملم بتفاصيل كافة الأسواق داخل نيالا وهي بصورة عامة تمددت لظروف

الحرب وظهرت أسواق لم تكن موجودة في السابق على سبيل المثال سوق قادرة وهو يبعد نحو ثلاثة كيلو متر وفيه كل الظواهر السالبة المتفلتين والسرقات وأصبح مهدد أمني حتى الوجوه غير معلومة ويومياً توجد حوادث قتل وسرقات وتمارس في السوق تجارة السلاح نهارة والذخيرة تضرب في النهار هذا السوق التفلتات فيه كبيرة سرقات كبيرة وغيرها، رأينا أن ذلك يشكل تهديد أمني لابد من اخلا هذا السوق الحمد لله تم إغلاقه أما سوق موقف الجنيينة فهو سوق كبير جدا تمدد

وإلى مضابط الحوار. التنوير: نيالا

أطلقتم قبل أيام حملة لمكافحة الظواهر السالبة بمدينة نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور ما الذي أنجزته هذه الحملة؟

حملة الظواهر السالبة كانت تعمل معنا قبل شهرين وحقت إنجازات كبيرة بالتنسيق مع لجنة أمن الولاية في بادئ الأمر قمنا بمحاربة الظواهر السالبة في الأسواق وهي سوق موقف الجنيينة وسوق قادرة والسوق الشعبي وسوق تكيك والسوق الكبير الآن الحملة الجديدة تقودها القوات الخاصة لحماية المدن وهي حملة كبيرة تتحرك بأكثر من 200 عربية قتالية بواقع أكثر من 1500 مقاتل وهذه الحملة تحت إشراف القائد العام لقوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو وهي قوات مدربة تدريب نوعي وهذه الحملة تعمل على إزالة كل الظواهر السالبة المتمثلة في السلاح وفي تجارة المخدرات وحمل السلاح في الأسواق وضرب الأعيرة النارية في منازل الناس، بالتالي أدت الحملة دور كبير في نيالا ووجدت إقبال وارتياح من قبل المواطنين الآن نستطيع أن نقول إن 85% من الوضع الأمني في نيالا أصبح آمن

كم عدد المتفلاتين الذين تم توقيفهم في الحملة وهل سيقدمون لمحاكمات؟

عدد المتفلاتين الذين تم توقيفهم كثير جدا وهو عدد لا يحصى ولا يعد وهناك مستشارين قانونيين من النيابة والإدارة القانونية التابعة للإدارة المدنية ومستشارين قانونيين من قبل قوات الدعم السريع يرافقون الحملة وهناك قاضي طوارئ والمحاكمة تتم مباشرة وفقا لقانون الطوارئ

هل صحيح أن أغلب الذين ألقى عليهم القبض هم من عناصر قوات الدعم السريع؟

حقيقة لم يكن أغلبهم، الدعم السريع قوات منظمة وهناك قوات أخرى قوات إسناد لقوات الدعم السريع وهناك ضعفاء نفوس استغلوا هذه الحرب وما يسمى بـ(الشفشافة) كما كانوا في أمدردمان والخرطوم اي منطقة يتم تحريرها يقومون بنهبها وبالتالي الذين تم القبض عليهم هم من (الشفشافة) وجزء من عناصر قوات الدعم السريع التي لا تستجيب للتعليمات والحملة ليس فيها استثناء حتى ولو كان دعم سريع أو قوات إسناد أو شفشافي أو ضابط معاشي أو عسكري في الشرطة والجيش في المعاش والمخبرات السابقة ليس هناك استثناء لأي شخص والمقبوضين ليسوا يتبعون للدعم السريع

هل للاستخبارات دور في تأجيج

معظم النار من مستصغر الشرر

قراءة حول نشاط إستخبارات بورتسودان الرامي لصناعة الفوضى والانقسام في شرق وغرب أفريقيا

تقرير: مجدي محمد مصطفى — باحث في قضايا الأمن

قديمة متجددة لإعادة إشعال المنطقة؟ في أبريل 2024 أفادت تقارير استخباراتية بأن مجموعة من المرتزقة الروس من مجموعة فاغنر كانت على وشك الإقواء القبض على القس جوزيف كوني، في عملية بالقرب من كافيافيتشي، قبل أن يتمكن من الضارمع عدد قليل من مرافقيه رسميا لا أحد يعرف أين هو جوزيف كوني المطلوب لدى محكمة الجنائيات الدولية الآن لكن هناك تقارير ذات موثوقية تشير الى وجوده في مكان ما داخل الأرض السودانية تحت حماية الاستخبارات العسكرية، التي تحمي مطلوبين آخرين لمحكمة الجنائيات الدولية على خلفية جرائم الحرب المستمرة في السودان. إن وقوف الدولة البوغندية مع خيار السلام في السودان ومع خيار بناء السودان الجديد، يزيد من احتمالية تورط الاستخبارات العسكرية المباشر والنشط مع خلايا من جيش الرب للمقاومة، والجيش الأبيض، ويرفع احتمالية أن هذا الحادث ليس عرضا من متوسطة إلى عالية بمعايير الأمن فالسابقة التاريخية للحرب بالوكالة قوية وموثقة جيدا. ويوفر الصراع الداخلي المكثف الحالي في السودان دافعا متجددا وملحا لبورتسودان للانخراط في أنشطة مزعومة للاستقرار في شمال أوغندا. وبينما ضعف جيش الرب للمقاومة نفسه بشكل كبير، يمكن للمخابرات السودانية استغلال بقاياه، أو بشكل أوسع، الاستفادة من نقاط الضعف القائمة في شمال أوغندا، بما في ذلك مخيمات اللاجئين

العمليات لجيش الرب للمقاومة واعتماده على الأراضي والدعم السوداني على الرغم من أن قوة جيش الرب للمقاومة قد تضاعفت بشكل كبير على مر السنين، إلا أن جوزيف كوني لا يزال يعتقد أنه مختبئ، وربما في بورتسودان. علاوة على ذلك، تشكل عودة شخصية بارزة سابقة في جيش الرب للمقاومة، «علي»، إلى أوغندا من «بلدة حدودية سودانية» في منتصف عام 2023، مما يشير إلى استمرار، وإن كان منخفض المستوى، لوجود وتحرك بقايا جيش الرب للمقاومة أو الأفراد المرتبطين به بالقرب من المناطق الحدودية بين السودان وأوغندا وجنوب السودان. ومن المعروف أن الاستخبارات العسكرية السودانية قد انخرطت في أنشطة مزعومة للاستقرار، بما في ذلك شحن الأسلحة إلى جنوب السودان، وتسليم عناصر من الجيش الأبيض

التغلغل الاقتصادي: شركات وهمية تمويل الفوضى

أقامت أجهزة الاستخبارات العسكرية سلسلة من الشركات الوهمية في شرق وغرب أفريقيا، تحت واجهات استثمارية، لكن في حقيقتها كانت بمثابة «مصارف سرية» لتمويل العمليات الأمنية في الجنوب والدول المجاورة ترتبط هذه الشبكات بعناصر موالية لعللي كرتي وصالح قوش، وتمول عبرها أنشطة غير شرعية. وتشير تقارير دولية موثوقة إلى أن أكثر من 100 مليار دولار من عائدات النفط السوداني اختفت، ويرجح أن جزءاً كبيراً منها استخدم في هذه الشبكات السرية

حلقات جديدة من الحرب بالوكالة؟

مؤخراً، وردت تقارير موثقة تفيد بتحريك اللواء صبير، مدير الاستخبارات العسكرية في النيل الأزرق، وقيامه بتزويد مجموعات من «الجيش الأبيض» بأسلحة، بقيادة مسؤول أممي جنوبي متشق، وفر له الحماية استخبارات بورتسودان الدعم عبر سفارتها والملحق العسكري مكتبه من الهروب من جوبا والتوجه إلى المناطق الحدودية بين جنوب السودان والنيل الأزرق لإدارة عملية إشعال الحرب في الجنوب. كل ذلك يعيد طرح السؤال القديم الجديد: هل انتهى «جيش الرب» فعلاً؟ أم أن ما نراه اليوم من هجمات دموية في شمال بوغندا بين «النوير» والألاجين السودانيين ما هو إلا إعادة إحياء لخلايا نائمة ضمن خطة



أ. مجدي محمد مصطفى

تعدد العمليات الاستخباراتية إلى دول الجوار

لم تتوقف العمليات عند حدود الجنوب. فقد وسعت استخبارات الخرطوم نشاطها إلى تشاد، وليبيا وأفريقيا الوسطى، كينيا، إثيوبيا، والكونغو، بل وحتى داخل العمق الأوغندي

في بوغندا، المتهمه حينها بدعم الجيش الشعبي، دعمت الاستخبارات العسكرية السودانية «جيش الرب» بقيادة جوزيف كوني. أنشئت له معسكرات في جوبا وكاجو كاجي وغرب الاستوائية، وتم تزويده بالأسلحة والمال، ليشن هجمات في شمال بوغندا كجزء من حرب بالوكالة. أما في كينيا، جرى دعم مجموعات من «الشباب الصومالي». كما دعم جماعات في الكونغو وأفريقيا الوسطى، حيث جندت ميليشيات إجرامية لأداء مهام قذرة تخدم أهداف الخرطوم

تتبع الروابط التاريخية وعلاقات الوكالة بين الاستخبارات السودانية وجيش الرب نشأ جيش الرب للمقاومة (LRA)، بقيادة جوزيف كوني، من تمرد ضد الحكومة الأوغندية في أواخر الثمانينيات، مدفوعاً بمطالب استقالة الرئيس موسيفيني وتأسيس دولة مسيحية. الأهم من ذلك، بدءاً من منتصف التسعينيات، حينما تلقى جيش الرب للمقاومة دعماً عسكرياً كبيراً من الحكومة السودانية. وقد أرسى ذلك علاقة وكالة واضحة وموثقة حيث استخدمت الخرطوم جيش الرب للمقاومة لزعزعة استقرار شمال أوغندا. وتبرز عمق هذا التشابك أيضاً من خلال الهجوم العسكري الأوغندي، «عملية القبضة الحديدية»، الذي أطلق في عام 2002 ضد قواعد جيش الرب للمقاومة في جنوب السودان، مما يدل على الوجود



عمليات أمنية، أدارت الحرب كما تُدار مساح الجريمة

اختراق الداخل: الاستثمار في الانقسامات الإثنية

إمتد النشاط الاستخباراتي السوداني إلى داخل الحركة الشعبية نفسها. فبدلت جهود استخباراتية ضخمة لتفدية التوترات بين قياداتها، مما أدى إلى الانشقاق الشهير بقيادة الدكتور رياك مشار، الذي أسس لاحقاً حركة «استقلال جنوب السودان» بدعم كامل من الخرطوم

توفير الملاذ الأمن والدعم السياسي واللوجستي لمجموعة تعلن بوضوح سعيها لانفصال الجنوب عن الشمال، لم يكن مجرد تكتيك عسكري، بل رسالة استخباراتية واضحة: الخرطوم لا تقاتل من أجل الوحدة، بل لإدارة التفكيك

مجموعات تحت السيطرة: الأدوات الميدانية للاستخبارات

دعمت الخرطوم عبر استخباراتها عدة ميليشيات جنوبية أخرى على غرار فاولينو ماتيب، كلمنت واني، إسماعيل كوني، وغيرهم. هذه المجموعات لم تكن سوى أوراق ضغط بيد الاستخبارات، تستخدمها متى أرادت لضرب نفوذ الحركة الشعبية بقيادة د جون قرنق، وتفكيك حلم «السودان الجديد»

على مدار العقود الماضية، لم يهدأ لهيب الحرب في السودان. وبينما يتذكر العالم حرب الجنوب باعتبارها أطول الجروب في القارة الأفريقية، وأكثرها وحشية وقذارة، فإن القليلين يدركون أنها لم تكن مجرد حرب أهلية، بل كانت مشروعاً استخباراتياً معقداً، بُني على سياسات التشطي، والتخريب الممنهج، والتحكم بالخراطش السكانية والعسكرية في محيط إقليمي هش

العقل المدبر: كيف شُيِّمت الجغرافيا وأدلجت الحرب؟

في شمال السودان، كان «النظام الإسلامي» بقيادة الجبهة القومية الإسلامية، يدير الدولة بعقلية استخباراتية تعمدت تجهيل المجتمعات، وتاجيج التمرات العرقية والدينية لتبرير الحرب ضد الجنوب. لكن الجنوب لم يكن ميدان حرب فقط، بل مختبراً لكل أنواع الأسلحة والانتهاكات الأمنية غير المسبوقة

المحرقة الصامتة: عندما تحكمت الاستخبارات بالعنف

في جنوب السودان، أُطلق الكيزان يد جهاز الاستخبارات العسكرية بلا قيود. ومنذ لحظة استيلائهم على السلطة، تبنت الدولة سياسة الأرض المحروقة: قتل جماعي، اغتصاب منظم، تعذيب حتى الموت، وإحراق للقرى، في محاولات منهجة لكسر إرادة الجنوبيين كل ذلك لم يكن عرضياً، بل نتاج غرف

العودة للخرطوم .. أحلام تصطدم بانعدام الأمن وغياب الخدمات

فَصَلَ حجب اسمه ل(التنوير) أن التفاتت الأمنية التي يرتكها عناصر الأجهزة الأمنية في الحارة العاشرة زادت وتيرتها بشكل كبير وهو ما أدى إلى تراجع العودة الطوعية للنازحين وأوضح أن مناطق واسعة من أمبدة الآن غير صالحة للسكن لأسباب أمنية علاوة على غياب الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم

انفلات الأوضاع

واستمعت (التنوير) لشهادات ثلاثة من المواطنين يقيمون في الحارات 6 و12 في منطقة دارالسلام غربي أمدرمان أشاروا فيه لتعرض المواطنين العائدون حديثاً بجانب الذين فضلوا البقاء في منازلهم طوال فترة الحرب لانتهاكات جسيمة من قبل عناصر تتبع للقوة المشتركة وجهاز المخابرات العامة الذين يسيطرون على حارات دار السلام وتضمنت هذه الانتهاكات القتل واقتحام المنازل علاوة على النهب والابتزاز والاعتقال والاخفاء القسري، وكشفوا عن إقامة القوة المشتركة لثلاث ارتكازات على طول الطريق المؤدي من منطقة سوق ليبيا وحتى الحارات الواقعة في أقصى غرب أمدرمان حيث يقوم الجنود في هذه الارتكازات بنهب امتعة العائدون من النزوح، كما أنها تقيد حركة المدنيين من خلال التوقيف المستمر وتوجيه الاتهامات الجغرافية بموالات قوات الدعم السريع. وكشف أحد المواطنين أن كثير من المواطنين بعد عودتهم لمنازلهم اضطروا لمغادرتها مرة أخرى والعودة للنزوح بعد ما رآه من جرائم ترتكها عناصر موالية للجيش في حق المدنيين، علاوة على القيود التي تفرضها الأجهزة الأمنية في هذه المناطق

منهم على التفكير الجدي لمغادرة العاصمة مجدداً والعودة إليها حال انسياب الخدمات

انهيار الأمن

كما أن انعدام الأمن وإشاعة الفوضى الناجمة من انتشار السلاح وسهولة اقتنائه تحولان من عودة المواطنين للخرطوم، حيث وفقت وسائل التواصل الاجتماعي خلال الأسبوع الماضي جريمة قتل مروعة في منطقة الحاتنة أمدرمان حيث أودي شاب قتيلاً برصاص مسلحين أثناء مقاومته نهب هاتفه المحمول ما أثار موجة من الغضب الشعبي إزاء تفشي الجريمة المسلحة وتشير معلومات تحصلت عليها (التنوير) أن مناطق واسعة من الخرطوم غارقة في الفوضى حيث بات السلاح منتشراً في كل مكان برغم الحملات التي قامت بها سلطة الأمر الواقع للسيطرة على الوضع، وتحدث مواطنين في حارات غرب أم درمان تحديداً في دار السلام بأن المنطقة تشهد فوضى غير مسبوقة لانتشار الجماعات المسلحة التي ترعق السكان ويتهم مواطنين عناصر عسكرية بالتورط في عمليات الخطف والسطو المسلح وهي مجموعات تتحرك على متن دراجات نارية وسيارات مدنية في حارات شمال وغرب وشرق وتهاجم المواطنين في الشوارع الرئيسية والفرعية بل تقوم مجموعات أخرى بالسطو على المنازل والمحال التجارية. ووثق ناشط حقوقي يقيم في منطقة أمبدة الحارة العاشرة، 7 جريمة طرّفها أفراد يتبعون للجيش وقعت في المنطقة خلال الأسابيع الماضية الثلاثة الماضية من بينها نهب للهواتف النقالة وسرقة المنازل الخالية من المدنيين، ويشير الناشط الذي

غياب الخدمات

وأفرزت الحرب العنيفة التي شهدتها العاصمة خلال العامين الماضيين واقعا مأساوي بعد أن دمر النزاع القائم سبل كسب العيش وهو ما جعل الآلاف يعيشون في خط الفقر وسط ظروف إنسانية بالغة القسوة وهم في حاجة لمساعدة عاجلة غير متوفرة حتى الآن بسبب القيود التي تفرضها سلطة الأمر الواقع على المنظمات. مواطنين عادوا إلى منازلهم خلال الأسابيع الماضية يشكون ل(التنوير) من صعوبات كثيرة واجهتهم عقب عودتهم جعلت بعضهم يفكرون في العودة إلى أماكن النزوح مرة أخرى لاستحالة العيش في الخرطوم لما طالها من خراب ودمار مع صعوبة التكيف مع الوضع الحالي الذي تغيير كثيراً عما كان عليه قبل الحرب.

ويقول محمد عثمان وهو مواطن يقيم في منطقة مايو جنوب الخرطوم عاد لمنزله مؤخراً ل(التنوير) أن المنطقة تعاني من انعدام مياه الشرب النقية بعد أن عطل النزاع القائم مصادر ومحطات المياه الرئيسية وهو ما قاد المواطنين إلى اللجوء إلى جلب المياه من آبار جوفية قديمة، وهو ما يسبب أمراض عديدة لعشرات السكان. ويضيف أن واحدة من الإشكاليات أيضاً انعدام الكهرباء في مناطق واسعة من جنوب الخرطوم بينما تنعم بعض الأحياء بإمداد كهربائي غير مستقر حيث تقطع الكهرباء لساعات طوال تصل في بعض الأحيان لنحو 7 ساعات، ويشير إلى أن الصعوبات التي تواجه السكان وعدم قدرتهم على التغلب على هذه الأزمات قاد أعداد كبيرة



الخرطوم: التنوير

ولكن التفكير في العودة في هذه الأوقات محفوف بكثير من المخاطر لما ألت إليه الأوضاع في العاصمة من دمار وخراب وانعدام للأمن والخدمات. ورغم مرور أشهر على انسحاب قوات الدعم السريع من ولاية الخرطوم وسيطرة الجيش على العاصمة إلا أن الأوضاع المعيشية والأمنية آخذة في التدهور المريع بشكل متسارع، حيث يشكل انعدام الأمن وغياب الخدمات حاجزاً أمام عودة السكان لممارسة نشاطهم بشكل طبيعي في الخرطوم.

في ظل الحرب الدائرة بين الجيش وقوات الدعم السريع تحولت العاصمة الخرطوم من مدينة تعج بالحياة إلى ساحة قتال ونزوح ودمار مما دفع الملايين من أهلها إلى ترك ديارهم والفرار إلى ولايات أخرى أو خارج السودان.

ومع استمرار القتال وانعدام فرص انهاءها بدأ كثيرون التفكير جدياً في العودة لمناطقهم لا سيما في العاصمة الخرطوم

ملف متكامل عن التعليم في السودان

محتويات الملف:

يتضمن هذا الملف محاور متعددة تشمل قراءة تاريخية لمسار التعليم في السودان . وتشخيص دقيق للوضع الراهن وعرض للتحديات البنيوية والهيكلية . ومقارنة مع تجارب ناجحة (مثل فيتنام) واقتراحات عملية للإصلاح والخاتمة.

المحور الاول :

مقدمة عامة - عن أهمية التعليم في السودان

بالنظر إلى واقع السودان وتحدياته ، يفيض التعليم كضرورة مصرية وشرطا وجوديا لبقاء الدولة وصون كرامة المجتمع . فمن دون ، يتعذر بناء الإنسان الحر ، المستنير ، القادر على الإسهام في تشيد وطن يسوده العدل وتترسخ فيه قيم المواطنة . وتجارب دول مثل فيتنام وفنلندا تبرز على أن الاستثمار الواعي في التعليم قادر على انتشال المجتمعات من وعدة الفقر والتخلف إلى آفاق الازدهار والريادة ، حتى في ظل محدودية الموارد . غير أن المشاركة في السودان تكاد تكون صادمة ، إذ يزخر البلد بثروات طبيعية وبشرية هائلة ، لكنه يبرز تحت وطأة فقر معرفي مزمن ، صنعت عقود من الإهمال ، وسوء التخطيط ، والحروب ، واللامبالاة بقيمة العقل .

إن التعليم هو الوعاء الذي تتشكل فيه ملامح المستقبل ، والأداة الأكثر فعالية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة ، وتجاوز دوائر البشاشة والتمييز . وإن أي مشروع وطني لإعادة بناء السودان سيظل قاصرا إن لم يبدأ بإصلاح تعليمي جذري ، يعيد الاعتبار للمعلم ، ويصوغ مناهج تستجيب لحاجات العصر ، وتحرز العقل من قوالب التلقين والجمود .

من هذا المنطلق ، يأتي هذا الملف الحيوي كمحاولة جادة وكمدخل ضروري نحو وعي تغييري ، موجه إلى صناع القرار ، والقوى الوطنية ، والمجتمع المدني ، والمنظمات الدولية ، والإعلاميين ، وكل مواطن يؤمن بأن الوطن لا يبني بالبندقية ، بل بالعقل ، وينور المعرفة .

المحور الثاني

التاريخ السياسي للتعليم في السودان يشكل التعليم في السودان مرآة تعكس تحولاته السياسية ، بما تحمله من رؤى أيديولوجية وصراعات سلطوية وتباينات جغرافية واجتماعية . لم يكن التعليم في البلاد يوما مسارا معزولا عن البيئة السياسية ، وإنما ظل رهينة لتقلباتها ، ويتشكل بأدواتها ، ويخضع لمعادلاتها . هذا المحور يتناول بابعاز - وفق تسلسل زمني - كيف أثرت السياسة في تشكيل المنظومة التعليمية منذ الحقبة الاستعمارية وحتى الحرب الراهنة .

1. الحقبة الاستعمارية (1898-1956)

وُضع التعليم في السودان ، إبان الحكم الثنائي الإنجليزي-المصري ، في إطار سياسي استعماري محض ، غايته إنتاج نخبة محدودة من الإداريين المحليين تخدم مصالح المستعمر . أنشئت مدارس حكومية قليلة العدد ، تركزت في الحضر ، وتدرس باللغة الإنجليزية ، بينما جرى تهميش التعليم الأصلي ، لا سيما الخلاوي والمدارس الدينية ، وتقيد تطوره . كما أقيمت اللغات المحلية ، وضربت البوية الثقافية للسودانيين ، خصوصا في الأقاليم المهبشة جنوبا وغربا وشرقا ، التي حرمت من المدارس أو تطلعت فيها بعثات تبشيرية منفصلة . لم يكن الهدف تنمية الإنسان ، بل إحكام السيطرة عليه عبر معرفة انتقائية مفصولة عن واقع البلاد .

ما بعد الاستقلال (1956-1989) :

لم تواكب أنظمة ما بعد الاستقلال طموحات الشعب في تعليم وطني تحرري . فعلى الرغم من الطابع الرسمي السوداني ، ظل نموذج التعليم يحمل بصمات المستعمر ، مركزية الدولة ، التفاوت المناطقي ، وإهمال التعليم الفني . لم يظهر مشروع قومي للتعليم يعكس التنوع السوداني ويخدم البناء الوطني . وفي فترات الحكم العسكري (عبود ، نمري) ، استخدم التعليم كوسيلة لتثبيت الشرعية ، وأداة للضبط السياسي . تجربة نظام مايو برئاسة جعفر نمري قدمت محاولات إصلاحية ، كالسعي لتعريب المناهج وتوسيع التعليم الأساسي ، لكنها ظلت محدودة ، وتصلطد بغياب الرؤية الشاملة والتخطيط وتقلب الطابع السلطوي على

الإصلاحي .

عهد الإنقاذ (1989-2019) :

تُعد فترة الإنقاذ نقطة تحول حاسمة في تسييس التعليم بصورة حيث تبنى النظام سياسة الأسلمة الكاملة ، وفرض أيديولوجية الحركة الإسلامية عبر المناهج ، وحول المدارس إلى أدوات تعبئة عقائدية ، فجرى تشويه محتوى التعليم ، بإقصاء الفكر النقدي وإحلال خطاب شعاراتي ، يستهدف تشكيل «الطالب المجاهد» لا المواطن الواعي . أضعف المعلمون من خلال التهميش المهني والاقتصادي ، وتفكيك النقابات المستقلة . كما شجعت الدولة الخصخصة ، مما عمق الفوارق الاجتماعية ، وأدى إلى تدهور المدارس الحكومية . بذلك ، تفككت البنية التعليمية ، وتلاشى الهدف التنويري لصالح مشروع سلطوي ضيق .

ما بعد الثورة (2019-2023) :

أعقب سقوط النظام في 2019 تفاؤلات شعبية بإعادة بناء التعليم على أسس وطنية . تم تشكيل لجنة لإصلاح المناهج بقيادة د. عمر القراري ، وضعت تصورات حديثة تقوم على التنوع والتفكير النقدي . إلا أن هذه المبادرة اصطدمت بمقاومة شديدة من التيار الإسلامي ، الذي حشد ضدهما سياسيا ودنيا . لم تحظ الحكومة الانتقالية بدعم كاف أو إرادة صلبة لتتضي في الإصلاح ، مما أدى إلى إحياء المشروع في مده وقبل أن يبدأ .

التعليم خلال الحرب الراهنة (2023-الآن) :

أدت الحرب التي اندلعت في أبريل 2023 إلى كارثة تعليمية غير مسبوقة حيث تحولت آلاف المدارس إلى كُنات عسكرية أو مراكز لإيواء النازحين ، وتوقف التعليم في معظم أنحاء البلاد ، خصوصا في الخرطوم ودافور وكردفان . تشير التقديرات إلى خروج ملايين الأطفال من العملية التعليمية ، في ظل تشتت الوزارات وضعف الحكومة المركزية وغايبها ، فلا توجد خطة وطنية واضحة لمعالجة الوضع ، أو لحماية الحد الأدنى من حق التعليم . المستقبل يبدو قاتمًا ، والتعليم يَدفن تحت أنقاض الحرب دون أفق جاد للإنقاذ أو الإصلاح .

عبر مختلف المراحل ، ظل التعليم في السودان ساحة لصراع الإرادات السياسية ، تحسم فيها معارك الأيديولوجيا والسلطة ، بينما يغيب الإنسان السوداني باعتباره جوهر العملية . إن تجاوز هذا التاريخ يتطلب مشروعا تعليميا وطنيا جامعاً يحترم التنوع ، ويؤمن بحرية المعرفة ، ويضع المتعلم في قلب السياسة لا في هامشها .

المحور الثالث ملاح الأزمة البنيوية في قطاع التعليم السوداني :

تتبدى أزمة التعليم بوصفها إحدى أكثر الأزمات استعصاء وتعقيدا ، إذ لا تنفصل

عن مجمل الانهيارات التي تطال بنى الدولة ومؤسساتها . ويكتسب هذا المحور أهمية لكونه يكشف عن جملة من الاختلالات البنيوية التي عصفت بالنظام التعليمي ، وافقدته وظيفته التنموية والتنويرية ، ليعود التعليم ذاته ضحية لغياب الرؤية ، وشلل الإدارة ، وتآكل القيم المجتمعية ، وسطوة الصراع السياسي والعسكري .

أولى مظاهر هذه الأزمة تتجلى في الانهيار التام للبنية التحتية التعليمية: إذ تحولت آلاف المدارس إلى هياكل متبالكة بلا أسقف أو مقاعد ، فيما أغلقت أخرى أو دُمّرتها الحرب ، ما أدى إلى حرمان ملايين الأطفال من أبسط حقوقهم في بيئة تعليمية آمنة وصحية . ويتفاقم هذا الانهيار مع تدهور أوضاع المعلم ، الذي أضحي في كثير من الأحيان رمزا للمظلومية لا القدوة . فالرواتب المتدنية وغياب التدريب ، وافتقار الحماية القانونية ، جعلت من مهنة التعليم طاردة ، وأسهمت في تدني الكفاءة ، وانحسار روح العطاء لدى الكوادر التربوية .

وفي ظل هذه الظروف، برز ضعف المناهج وتسييسها كأحد أخطر أوجه الأزمة ؛ حيث أصبحت المقررات التعليمية أداة للصراع الأيديولوجي ، لا وسيلة للمعرفة . تقتصر هذه المناهج إلى المعايير الحديثة ، وتتناهى عن احتياجات السوق ومقتضيات التحول الرقمي ، مما يرسخ الفجوة بين التعليم ومتطلبات العصر .

ويتداخل هذا التدهور مع تفشي ظامرة التسرب والفاقد التربوي ، إذ تقدر نسبة الطلاب الذين ينقطعون عن الدراسة سنويا بأرقام مفرزة ، خاصة في المناطق المتأثرة بالنزاعات المسلحة . ويضفي هذا النزيف الصامت إلى تكريس الأمية ، وحرمان المجتمع من طاقاته الشابة .

ويضاف إلى ذلك غياب العدالة التعليمية ، سواء على مستوى التوزيع الجغرافي للفرص أو من حيث الفوارق الاجتماعية ، إذ تظل المدارس الخاصة خيارا للنخب ، بينما تعاني المناطق الطرفية والتجمعات السكانية البشة من التهميش التام ، ما يفاقم الشعور بالالاجدوى والإقصاء .

أما الانهيار الإداري والحكومي فيُعد أحد المراكز الخفية لهذه الأزمة . فقد أدى غياب التخطيط الاستراتيجي ، وافتقار الشفافية ، وتبديل السياسات بتبديل الحكومات ، إلى تعميق الفوضى ، وتحويل مؤسسات التعليم إلى كيانات بلا فاعلية ولا استقلال . ولا تقل أزمة التعليم العالي حدة، إذ تشيد الجامعات السودانية تراجعاً مرعباً في التصنيف الإقليمي والعالمي ، وسط مجرة العقول ، وتسييس الإدارات ، ونقص التمويل ، وانعدام البحث العلمي الجاد ، مما حولها إلى منصات لتفريغ الصراع لا لمصناعة المعرفة .

وقد جاءت الحرب الأخيرة لتضع القشة التي قصمت ظهر ما تبقى من منظومة التعليم ، فقد تعطلت الدراسة في معظم المدن، ونزح آلاف الطلاب والأكاديميين ، وتعرضت المؤسسات التعليمية للنهب والتدمير ، مما عمق الجراح ، وجعل من استئناف العملية

التعليمية تحدياً وجودياً .

إن قراءة متأنية لهذه المظاهر تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن التعليم في السودان بلغ مرحلة الموت السريري لم يعد قادرا على أداء وظيفته المجتمعية أو المستقبلية . بل أصبح عبئا إضافيا على كاهل دولة تتآكل ، ومجتمع يتشظى ، وجيل يتربى على اليأش الحرب ، بلا أمل ، وبلا مستقبل . وإذا لم تستنضج إرادة وطنية جادة لإعادة بناء هذا القطاع من جذوره ، فإن البلاد ستكون رهينة الجهل والتخلف لعقود طويلة قادمة .

المحور الرابع نموذج فيتنام ونهضة التعليم :

فيتنام ، الدولة التي أنيكتها الحروب والنزاعات لعقود ، باتت اليوم تحتل موقعا متقدما ضمن أفضل الأنظمة التعليمية أداء في العالم .

كيف تحقق هذا التحول الجذري ؟ وكيف استطاعت البلاد أن تنتقل من الركام والانقسام إلى بناء منظومة تعليمية تجمع بين الكفاءة والعدالة ؟ تكمن الإجابة في رؤية وطنية طموحة جعلت التعليم محورا استراتيجيا لإعادة الإعمار والتنمية الشاملة ، مُعززة بإصلاحات شاملة استندت إلى أسس علمية ، ومبادئ الحوكمة الرشيدة ، والشراكة المجتمعية .

1/ الرؤية الوطنية بوصف التعليم حجر الزاوية للنهضة :

أدركت القيادة الفيتنامية أن النهوض بالتعليم ليس مجرد خيار ، بل ضرورة لبناء دولة قادرة على المنافسة في الاقتصاد المعرفي العالمي . تم تبني رؤية مركزية واضحة تعلي من شأن التعليم بوصفه مدخلا لبناء الإنسان ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وتعزيز الاستقلال الوطني .

2/ إصلاح المناهج وربط التعليم بالحياة وسوق العمل :

أعيدت هيكلة المناهج الدراسية لتكون أكثر ارتباطا بحاجات المتعلم والمجتمع ، مستندة إلى الكفاءات ، وتنمية التفكير النقدي ، وتكامل المعارف. كما جرى ربط التعليم بالتكنولوجيا والمهارات الرقمية ، لضمان جاهزية الخريجين للانخراط في سوق العمل المحلي والعالمي .

3/ نهضة المعلم بالمعلم بالاستثمار في رأس المال البشري :

أولى الإصلاح الفيتنامي المعلم أهمية مركزية ، من خلال رفع كفاءته الأكاديمية والمهنية ، وتحسين أوضاعه المادية والمعنوية . فالمعلم لم يعد ناقلا للمعرفة فقط ، بل شريكا أصيلا في صياغة التحول التربوي .

4/ اللامركزية وإشراك المجتمع :

تم اعتماد مبدأ اللامركزية الإدارية في إدارة التعليم ، مما أتاح للولايات والمجتمعات المحلية لعب دور مباشر في توجيه السياسات وتنفيذها بما يتناسب مع الخصوصيات الثقافية والساقية . هذا التوجه عزز



المساءلة ، ورفع مستويات المشاركة الشعبية .

5/ البنية التحتية وتكنولوجيا التعليم : استثمرت الدولة في بنية تحتية مدرسية متقدمة ، مع التركيز على المناطق الريفية والناحية . كما وُضفت التكنولوجيا في دعم العملية التعليمية ، مما ساهم في تقليص الفجوة بين المركز والأطراف ، وتوسيع فرص الوصول .

6/تعليم الأطفال بلغاتهم الأم فكان تعليم أكثر عدالة وشمولا : من أبرز ما يميز التجربة الفيتنامية في بيئة متعددة اللغات والثقافات ، هو اعتماد سياسات تشجع على تدريس الأطفال بلغاتهم الأم في المراحل التأسيسية . وقد أثبتت الدراسات أن هذا التوجه عزز من قدرة الأطفال على الفهم والاستيعاب ، وقوى ارتباطهم ببيئتهم الثقافية ، وقلل معدلات الرسوب والتسرب المدرسي (الفاقد التربوي) ، لذلك تعتبر هذه السياسة خيارا تربويا مدروسا أثبت جدواه العلمية والتطبيقية .

نحو استلهام النموذج الفيتنامي في السودان

في ظل التحديات المتشابهة التي تواجه السودان — من تنوع ثقافي ولغوي ، وضغوط اقتصادية ، وتفاوت جغرافي في فرص التعليم — تبرز تجربة فيتنام كنموذج ملهم وقابل للتكيف .

إن بناء رؤية وطنية تعلي من قيمة التعليم ، وتبني على مبادئ الشراكة المجتمعية ، وتمكين المعلم، وتوظيف اللغات الأم في المراحل الأولى ، يمكن أن يشكل مدخلا لإصلاح تعليمي جذري ومستدام .

وبينما يختلف السياق ، تظل القواسم المشتركة كافية لتجعل من التجربة الفيتنامية دعامة فكرية وعملية لأي مشروع وطني يستهدف إنقاذ التعليم وتحويله إلى أداة للبناء والسلام والتنمية .

في الختام :

التأكيد على أن التعليم هو الركيزة الأولى لبناء دولة مستقرة ومزدهرة ، وذلك عن طريق إجراء إصلاحات جذرية للبنية الأساسية ، يعيد الاعتبار للمعلم ، ويؤسس لمناهج حديثة تحرر العقل وترسخ قيم المواطنة والعدل وتواكب روح العصر وتبلي حوجة السوق .

وتحسين أوضاع المعلمين والإحتمام بتدريبهم لتطبيق الخطة التعليمية الموجبة نحو أهدافها . واستلهام التجارب الناجحة والاستفادة من النموذج الفيتنامي في تبني رؤية استراتيجية للتعليم ، وتنمية رأس المال البشري ، وربط التعليم بالحياة العملية ، وتشجيع التدريس باللغات الأم في المراحل التأسيسية ، بما يعزز الفهم والعدالة التعليمية .

إن ما احتواه هذا الملف من تحليل واقعي وتشخيص عميق ، لا يترك مجالا للشك بأن التعليم في السودان يواجه تحديات وجودية تتطلب وقفة وطنية جادة . لقد أن الأوان أن يُعاد للتعليم مكانته كرافعة للبناء والسلام والعدالة ، لا كأداة للصراع والتمييز . فليكن هذا الملف بمضامينه وتوصياته بمثابة نداء للمسؤولين وصناع القرار ، وللمجتمع بكل أطيافه ، أن يلتئموا حول رؤية تعليمية موحدة ، تؤمن بالعقل ، وتستثمر في الإنسان ، وتستدبض طاقات هذا الوطن الذي لا يبني بالسلاح ، بل بنور المعرفة .

ميا الهادي طابق 14/يوليو/2025

الفدرالية كمخرج لمعاناة المبدعين في السودان

مليح يعقوب حماد باحث بالمركز الإفريقي للديمقراطية والتنمية

كبير في العمل والانتاج والمحبة والسلام والطيبة والكرم والفراسة والتعاشيش والسرية والنفائير والرياضة والصراع والخ. وعلى الدولة ان تقوم بتضمين الموسيقى، والمسرح والرسم والتشكيل والرياضة والفلكلور والتصوير والمونتاج في جميع مراحل التعليم الابتدائ والثانوي والجامعي. ويعتبر ادخال الفنون في المناهج التربوية امر في غاية الاهمية، لانه يساعد علي تنمية القدرات وتطوير المهارات، ويوفر فرص عمل لخريجي الكليات الجامعية العاملة في مجالات الفكر والفنون الابداع. ويخفف من هجرة الكوادر العلمية لخارج البلاد. وعلى الدولة ابتكار مناهج علمية مختصة بتدريس اللغات السودانية حفظا لها من الشرح او التشوية او الانقراض. وطالما ان الفنان هو بن بيئته، فالدولة ملزمة بان توفر له عناصر النهوض في الولاية التي ينتمي اليها دون ان تتكره يهاجر بعيدا عنها بسبب الظلم والتمييز والاضهاد الذي يتعرض له سكانها. وإذا لم تسمي الحكومة الي تغيير سياساتها التنموية والاقتصادية و الثقافية الفاشلة، ستواجه باجيال جديدة اشد عصيانا لها من الاجيال السابقة و الحالية

عقوي وتلقائ من دون وصاية او تدخل من احد ،لان المعيار المستخدم لتوزيع الثروة في النظام الفدرالي هو الكثافة السكانية وليس الاحزاب السياسية المطروحة في الساحة.وإذا نظرنا لطبيعة النظام الفدرالي المطبق في امريكا نجد انه نجح في تقليص احزابها لحزبين او اكثر. مما ساهم بشكل ايجابي في توحيد قرارها الوطني و السياسي والاقتصادي والثقافي. و الفدرالية سوف تساعد الاقاليم السودانية علي التحكم في مواردها، وتمنحها اكبر قدر من الخصوصية الثقافية. والسودان يعتبر دولة ذات ارض وسيادة وثقافة وشعب وهوية، ولكنها وفي نظر الكثير من مواطنيها، تعتبر دولة غير وطنية، لانها لاذالت ومنذ سنوات طويلة تستهدهم علي اساس الثقافة والقبيلة واللون والارض والهوية. والدولة الوطنية تهتم بانسانها و بتاريخها وتراثها وحضاراتها وثقافتها. وتلك من اهم العناصر التي تساعد في توحيد الوجدان وترسيخ الانتماء و تعزيز الحس الوطني. وتسبيك الامن القومي. تعتبر الثقافة والفنون والفكر والابداع عوامل مهمة في رفع الوعي، وتغيير السلوك ومحاربة الاثار السالبة المترتبة عن الغزو الثقافي الاجنبي و المستورد.ولتراث السوداني دور



هوياتها، والمشابهة للسودان في تركيبته و تاريخه و نشأته. و تعتبر الفدرالية افضل وسيلة لتقليص اعداد الاحزاب والحركات والاجسام السياسية المنتشرة بكثافة في السودان، وربما تؤدي الي تذويبها في شكل كتلتين او اكثر وقد يحدث ذلك بشكل

الاثني والثقافي و الايقاعي والموسيقى واللغوي والديني والاقتصادي والسياسي والجغرافي والبيئي .ولكنها اختزلت الثقافة السودانية في داخلها، واستحوذت علي اكبر نصيب من التنمية الثقافية والاعلامية والعمرائية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلي حساب بقية المدن والعواصم الولائية والقري والقرقان والبوادي السودانية.وقد احتضنت الخرطوم مراكز السلطة وسيطرت علي اغلب منصات اتخاذ القرار الشعبي والرسمي والحكومي. وانشغلت مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية بامتيازاتها التاريخية القديمة، وتجاهلت مصالح الشعب، حيث يتوافر بمدن العاصمة الثلاثة والمعروفة بالخرطوم وبحري وام درمان : مقرات الاحزاب ومباني الوزارات ورناسات الاجهزة الامنية والعسكرية واغلب المصانع والشركات.وقد عجزت جميع انظمة الحكم المركزي في تحقيق التنمية المتوازنة،كما فشلت في تطبيق العدالة الاجتماعية، وتسببت في ارتفاع موجات الغبن والاحتقان في معظم هوامش السودان .وكما اسفلنا وفي مقال سابق بان الفدرالية هي افضل نظام لحكم السودان، وقد نجح تطبيقها في الدول مترامية الاطراف، والغنية بتنوعها والمتعددة في اقطاب

لقد تطرقنا ومن خلال مقالاتنا السابقة الى حجم المعاناة التي يتعرض لها المبدعين السودانيين.واوضحنا بان الحكومات السودانية، وعلي مدي تاريخها، لم تكن جادة في توفير معينات كافية للابداع في مختلف ولايات السودان، رغم الرسوم والعوائد والضرائب الباهظة التي تحصل عليها تلك الحكومات من المدن والولايات والاقاليم السودانية ، والتي تعتبر هي المورد الرئيسي للانتاج الحيواني والزراعي والغابي والبترولي والمعدني وخلافه. والاهمال الذي يعاني منه المبدعين، هو من يدفعهم بالهجرة الي العاصمة، بحثا عن العلم والمعرفة، وصقلا للموهبه وتجويدا لمنتوجهم الابداعي والفكري. والمتابع لمسيرة الثقافة والفنون يكتشف ان نجومها اكثرهم من الاقاليم، حيث تعتبر الولايات هي ديمو الابداع و مركز الانتاج ،بومصدر التنوع ومسرح الحيوية والنشاط. ويقطنها السواد الاعظم من السكان. وبالاخص ولايات دارفور وكردفان والجزيرة والنيل الازرق والشرق والشمالية ونهر النيل. فالتهمزة الفعلية للفنون يجب ان تنطلق من هوامش الدولة وليس من مراكزها.والخرطوم بوصفها عاصمة قومية يفترض بها ان تمثل بوتقة انصهار لهذا الكم الهائل من التنوع

حكم النفى المثالي

بقلم حسن حامد حسن

على نظام الشمس ولكن أفلاطون الحكيم كان في عجلة من أمره وكأي أمير كان يعيش الحكم والحلم والسلام الجمهوري فأظنه كان نفيًا بلا خيل ولا متاع وبئس ما كاد يفعل. كأن يتركهم عرضة للهلاك قربانا لفلسفته الثاوية في الأعالي الباردة وكأنه قد تدارك شيئًا مهمًا أعاده للصوص فهو لم يقص ولا واحدا منهم بحسب الدستور المجازي في حقيقة الأمر ولكنه قد أشار حفيظة السادة الجمهور على الفضيلة بتصريح عجيب كهذا وغريب. بالأخص عندما يبدو ساخرًا ومأساويًا في حق تسليتهم الخاصة وربما تسببت فلسفته العدوانية الكئيبة المغالية في جرح كياني عميق لدى الإخوة الشعراء وكافة المتمردين في تلك الحقبة القاسية و إلى الأبد ولكن هذه الإساءة وإن كانت بحسن نية وكمّ فتح سيعم الأدمية إلا فقد حملتهم تلك النكاية المبرحة شاعرا إلى اتخاذ موقف فلسفي عكس التوجهات والمقترحات الأفلاطونية المستبدة وموقف تعمّني حاد ضدّ أي مجتمع (مُخلَق) وعلى مرّ العصور المنكوبة التي عاشوها وسط الجميع وهم يحملون عنهم بشهادة صليب المنفى وباعتبارهم أول طبقة متشردة وأول ضحية من ضحايا العقلانية فهام أولاء الذين جادوا أكثر مما تجود به الشاعرية لنفسها

لقد تحمس أفلاطون وأخذته غشاوة الحكمة وجمالاتها وأظنه ترنح قليلا ومهد لسقوطه في أرض الواقع حين صرح برغبته عن نفي الشعراء وبني عمومتهم الفنانين خارج أسوار جمهوريته الفاضلة فعليه لم يجد لهم تمثلا ثابتا لاشتقاقهم والاشتغال عليهم حسب خطته المفارقة لمحتوى الاشكال والمجيدة في عالم مثاله الموازي الذي ظل يدعّمه بتصاميمه الخرقاء. فحزّمهم على قومه الأغرار بحجة مقنعة بعض الشيء كتحريم الخمر مبدئيا (أي بحجة أن ضررهم أكثر من نفعهم) ولما في ذلك من مفسدة وشيكة على قومه الفاضلين وقد استطاع الرجل الحالم أن يعبر جيدا عن مخافته وعن التراجيديا في أن معاً حين كلّهم بالنجاح والفضل في أن واحد وبهذا استحقوا الإكرام وبذاك تجرعوا كأس المذلة ولكني دائما ما كنت أشعر خلاف ذلك الشاعر المستبد بأن هؤلاء المرهفين للذوق كانوا سيبادرون بالخروج طوعا وبياراتهم متى ما تسلّت إليهم أي كراهة وسوف يؤثرون على أنفُسهم كالعادة. ولن يطيلوا الوقوف على إطلالة المدينة الفاضلة ولو لمرة أخيرة في حياتهم على حساب الشرف المهزوم ومما لا شك فيه إنهم ليسوا مهيبين مسبقا لأجواء هذه المدينة الفضلى وذلك وفقا لمناخهم الشتوي المشهور وطبيعتهم المتمردة حتى

الأدب وقضايا المجتمع الراهنة

بقلم محمد الحبيب

فقد نأى الشعر خصوصا الشعبي عن قيم الحب والسلام وأصبح مجرد سلاح يوجهه السوداني صوب أخيه ومن هنا فيجب على الشعراء الاحساس بالمسؤولية تجاه مكونات السودان ومراعاة حرمة الآخرين وأن يخرجوا الشعر من تحيزاته القبلية لفضاء أوسع بحيث يصبح داعية للسلام وتقبل الآخرين السرد منذ زمن بعيد والسرد السوداني يساء استخدامه في أحايين كثيرة، خصوصا أولئك الذين حاولوا تقليد الكاتب بركة ساكن، فوقعوا فيها وقعوا فيه من عنصرية ومحاولة بانسة لتقسيم مجتمع دارفور ووصف بعض مكوناته بالأجنبية، وللأسف أن أغلب الذين كتبوا قصصا في دارفور كانوا مما ليس لهم أي علاقة بها، فكتاباتهم مجرد خيال وأوهام سمعوها من هنا وهناك يجب توظيف السرد بكافة أشكاله في خدمة معاني السلام وتقبل الآخر لا أن يكون الأدب القصص آلة لخلعة النسيج الاجتماعي وزع الفتن والأحقاد داخل المجتمع الواحد ذلك لما يتمتع به السرد من مقدرة

الأدب مرآة للمجتمع يعكس قضايا الراهنة وتطلعاته، ومن القضايا الملحة في يومنا هذا الذي يجب أن يكون لها مساحة واسعة في الأعمال الفنية هي قضية العنصرية وتقبل الآخر وانعكاساتها على المجتمع، لا شك أن هناك أعمال فنية غنائية كانت أم مسرحية تناولت الموضوع تناولا جيدا ولكنها تظل كالبذرة الواحدة التي لا تصق إذ أغلبية المنظومة الفنية تتجاوز أمثال هذه المواضيع التي نحن بأمس الحاجة لطرحها طرعا فنيا لأن الأدب أنفذ في نفوس الناس من كل المقالات العلمية وذات الطابع الرسمي، فهو يخاطب العاطفة والعقل بشقيه باطنه وظاهره ويصل لأعماق غائرة في دواخل الإنسان لا تصلها غيره من أدوات الإرشاد والوعظ فلذلك يجب أن تتضافر الجهود وتتعاقد في محاربة العنصرية وترسيخ قيم المساواة والعدالة ونشر السلام بين الناس.

في هذه الحرب عاد كثير من الكتاب والأدباء إلى حضن القبيلة والتجزئات الضيقة، بل وخرجت أصوات شعرية عنصرية لا سيما في الشعر الشعبي، وأسيء استخدام الشعر كثيرا حيث تلوث بالدم السوداني وأصبح في كثير من الأحيان مجرد طبل لما يحدث في السودان من كوارث، فلا غرابة إن رأينا شاعر القبيلة الفلانية يهجو القبيلة الفلانية أو يستخدم الفاظا لها ظلال عنصرية أو يهاجم جبه أو مكونات بعينها،

كنز يحمل معاني الكرم التكافل قدح الميارم .. طبق من تراب دارفور

أو مضيضة، بل كرمز للمبادرة والعطاء. فهو قدح النساء" من حيث الصنع والتقديم، لكنه يُعبّر عن قيم المجتمع بأكمله: المحبة، التعاون، والنخوة وفي بعض القرى، يُزين القدح" برسوم بدائية أو حضرفني، أو عقد منضوم وأحيانا يُوزن من جيل لآخر، ليبقى شاهدا على استمرارية القيم في زمن تغيرت فيه الكثير من التفاصيل

حين يتحول الطعام إلى رسالة ..

في عالم يميل نحو الفردية، يذكّرنا قدح الميارم" بأن الطعام يمكن أن يكون رسالة محبة، وأن المرأة ليست فقط منّ تعذّه، بل من تعزز به أواصر القرى. وفي دارفور، لا تزال هذه الرسالة تحمل في كل قدح"، وتقّدّم بنية الخير، وكأنها دعاء مفتوح "كل من أكل من قدح الميارم، صار من أهل البيت

فيه دعاء، ولكل امرأة تصنعه، مكانة في نفوس من حولها

تراث نسوي بروح المجتمع..

يُعتبر قدح الميارم من العادات التي تعكس مكانة المرأة في المجتمع الدارفوري، ليس فقط بوصفها ظاهرة

تجتمع نساء الحي ليحضرن الطعام في قدور كبيرة، ثم يُقدّم في "القدح" ليوزع على الضيوف والجيران. أما في حال وقوع فاجعة أو نازلة، فتُرى النساء يتناوبن على ملء القدح، كناية عن الوقوف بجانب أهل المصيبة دون انتظار دعوة وقدح الميارم لا يُقدّم خائياً من النية الطيبة؛ فلكل قدح حكاية، ولكل لقمة

استقبال الضيوف، أو خلال الأزمات والمصائب " في مشهد يجسد روح التضامن المجتمعي

وجه من أوجه الكرم الجماعي..

قدح الميارم ليس سلوكاً فردياً، بل هو دعوة مفتوحة للتكافل. في الأعراس،

في دارفور، حيث الأرض تمزج بين الصحراء والسهول، تلتقي القبائل بعاداتها المتنوعة، يظل قدح الميارم" أحد أصدق تعبيرات التراث الحي والموروثات التي لم تمحها السنوات ولا الحروب. هو ليس مجرد وعاء يملأ بالطعام، بل رمز راسخ لمعاني التكاتف، والكرم، والأنوثة الأصيلة

ما هو "قدح الميارم"؟

"القدح" في معناه المادي هو صحن خشبي كبير يُستخدم لتقديم الطعام، وغالباً ما يُصنع يدوياً من أخشاب محلية متينة، تجوف بعناية وتلمع بالزيت لتأخذ شكلها الدائري المعروف أما لفظ "الميارم"، فهو تعبير سوداني عن النساء الكريمات، الشريفات، ذوات المروءة والفضل. وعندما يُقال "قدح الميارم"، فإن المقصود به ذلك الأناء الذي تملأه النساء بالطعام في مناسبات الجماعة " سواء في الأفراح، أو عند



الجلابي والخواجة .. مستعمران بلغتين، وبندقية واحدة



أ. عمار نجم الدين

دخل حسابه البني من مؤسسة إعلامية تمولها أبو ظبي او فائض ربح من الذهب يذهب الى خزنته المركزية يرفض الفضل الاستعماري، لكنه يقبضه كل أول شهر... بحجة "نحن نصلح من الداخل"

ثم يأتي هذا الكائن، بمزاجه الأنجلوسكسوني وهو يكتب بياناً ثورياً ضد أي حركة مسلحة، ويهددها هاشتاقاً عريضاً: #ضد_عسكرة_السياسة والحقيقة أنه ليس ضد عسكرة السياسة، بل ضد أن تعسكر السياسة خارج سلاح الدولة المركزية

المسلحة فقط حين تأتي من الهامش هو لا يكره البندقية، بل يكره أن يحملها غير "أولاد المؤسسة" لأن جيش المركز عنده ليس مجرد مؤسسة، بل امتداد عرقي ونفسي لسلطة ثقافية متجذرة.

جيش الدولة السودانية "الوطنية"، وإن قتلت نصف الوطن إنهم أبناء الدولة الاستعمارية المركزية، يدعون التنوير والديمقراطية، لكنهم يخافون من تفكيك الدولة نفسها، لأنها هي مصدر امتيازهم هم لا يريدون سودانياً جديداً، بل سودانياً محسناً: نفس الخريطة، نفس المؤسسات، مع بعض "إصلاحات شكلية"

لا تتخدد بخطابهم، فهم يستخدمون نفس أدوات المستعمر القديم التكفير، التخوين، التلويح بالشرعية، ادعاء حماية الوطن من "الغرضي" وتبرير المجازر باسم "السيادة"

كل من يقف ضد جيش المركز "حتى لو كان من الهامش، ومن ضحايا الطائرات والاغتصاب والحرق" يصبح "مرتزقاً"، تابعاً للخارج، "عميلاً لإسرائيل" أو عميل أمريكي غربي إمبريالي استعماري أي مقارنة هذه؟

الجيش الذي حرق الجنوب صار هو "حامي الوطن" ومن رفع البندقية ليوقف الحرق صار هو "العدو"

هذا ليس فقط انقساماً سياسياً، بل اضطراب وجودي لثقتين يعيشون في قلب تناقضهم، ويريدون منا أن نشاركهم هذا الجنون، فنرفع معهم شعار: "لا لحكم العسكر... إلا إذا كان العسكر هم جماعتنا!"

إنها باختصار الديمقراطية العسكرية، أو كما يحبون أن يسموها "المسار الانتقالي تحت البندقية المركزية

في هذا المقال، لا يُستخدم مصطلح 'الجلابي' كتوصيف إثني أو جهوي، بل كأداة تفكيكية تشير إلى النخبة الشمالية المتحالفة تاريخياً مع مركز السلطة في السودان.

المقصود هو تلك الطبقة التي تشكلت في المنطقة النيلية شمالاً وورثت امتيازات الإدارة الاستعمارية، ثم أعادت إنتاجها بعد الاستقلال عبر مؤسسات الدولة.

الجلابي هو الذي يستخدم لغة الوطن لحماية امتيازاته، ويدين المقاومة المسلحة فقط حين تأتي من الهامش هو لا يكره البندقية، بل يكره أن يحملها غير "أولاد المؤسسة"

لأن جيش المركز عنده ليس مجرد مؤسسة، بل امتداد عرقي ونفسي لسلطة ثقافية متجذرة.

جيش الدولة السودانية "الوطنية"، وإن قتلت نصف الوطن إنهم أبناء الدولة الاستعمارية المركزية، يدعون التنوير والديمقراطية، لكنهم يخافون من تفكيك الدولة نفسها، لأنها هي مصدر امتيازهم هم لا يريدون سودانياً جديداً، بل سودانياً محسناً: نفس الخريطة، نفس المؤسسات، مع بعض "إصلاحات شكلية"

لا تتخدد بخطابهم، فهم يستخدمون نفس أدوات المستعمر القديم التكفير، التخوين، التلويح بالشرعية، ادعاء حماية الوطن من "الغرضي" وتبرير المجازر باسم "السيادة"

كل من يقف ضد جيش المركز "حتى لو كان من الهامش، ومن ضحايا الطائرات والاغتصاب والحرق" يصبح "مرتزقاً"، تابعاً للخارج، "عميلاً لإسرائيل" أو عميل أمريكي غربي إمبريالي استعماري أي مقارنة هذه؟

الجيش الذي حرق الجنوب صار هو "حامي الوطن" ومن رفع البندقية ليوقف الحرق صار هو "العدو"

هذا ليس فقط انقساماً سياسياً، بل اضطراب وجودي لثقتين يعيشون في قلب تناقضهم، ويريدون منا أن نشاركهم هذا الجنون، فنرفع معهم شعار: "لا لحكم العسكر... إلا إذا كان العسكر هم جماعتنا!"

حكومة الدفاع الشعبي .. مستشفى النو مالو..!

الدكتور مرتضي الغالي

وزير التعليم العالي مجتهد في مجاله؛ فهو أستاذ وجراح في حقول الطب الاستوائي والمناعة والأمراض المعدية...! جبريل إبراهيم وزير المالية هو جبريل إبراهيم وزير المالية...! (وزير الحكم الاتحادي والتنمية الريفية) قائد في الحركة الشعبية- فرع مالك عقار؛ هدد بتدمير الخرطوم وتجفيف النيل .. ونقلت الأسافير عنه خطبة بالصوت والصورة يقول فيها:

كل المرجضين قالوا ما تكبراً قسم.. الجحيم ولظى الحرب نسغراً كرري والمرخيات نكسراً ومياه النيل تغليها ونخبراً والخرطوم رأس الحية ندمراً في غياهب الجب نحشراً وزير الصحة نسال الله له الشفاء..وقع في حفرة وأصيب بالتواء في الكاحل .. وأعلن انه سيذهب إلى لندن للاستشفاء والنقاها .. أذكيا شباب الثورة قالوا ما معناه : (اشمعنا لندن .. مستشفى النو مالو)...! الله لا كنسبكم ...!

في حركة جيش تحرير السودان) وله خبرة في الإخراج التلفزيوني وشهادة في إدارة الخدمات الصحية...!

وزير العدل الجديد قيادي في المؤتمر الوطني المحلول... ووزير إنقاذ سابق وقائد في كتائب الكيزان التي قال إنها الكيان الوحيد الذي يحب الانتساب إليه في هذه الدنيا...!

أما السيدة التي جعلوها (وزيرة للصناعة والتجارة) فلم يأتوا بها من منظمة التجارة العالمية أو (معهد ماساشوستس للتكنولوجيا) وإنما هي المرأة التي كلّفها البرهان بهذه الوزارة عام 2023م وفرضها الآن .. ولا يتجاوز دور رئيس الوزراء في الإعلان عنها دور (حاجب المحكمة) ...!

طبعاً وزير الدفاع والداخلية من تعيينات البرهان التي ليس لكامل إدريس فيها غير (وزر المناولة)...! عصمت قرشي وزير للزراعة 'مستشار سابق' لشركات تصنيع وتصدير الصمغ العربي.. وليس عليه لامة.. ولكن عمل هذه الشركات في أيام الإنقاذ السوداء صاحيته سمعة (مش كويسه) في مجال تصنيع وتصدير صمغ البلاد...!

ظهرت ملامح وزارة كامل إدريس (البنفسية) التي ترزح تحت (خلطة الانقلاب والكيزان والمليشيات والحركات) فهي حقيقة حكومة تكنوقراط (وليس تكنو- كنوات) ولا علاقة لها بالمحاصصات الجهوية والحزبية والعشائرية والحركائية و(الصحوبية)...! إنها حكومة (كفاءات متخصصة) في شتى ضروب ما تتطلبه الدول الراشدة الناهضة لتحقيق التنمية والحرية والعدالة والرفاه.. ما شاء الله... ما شاء الله...!

لقد جاءت التشكيل الوزاري من (بطون الأنقاذ) وصفوفها الدنيا والوسطى وقاعاتها المظلمة.. واستطاعت الحركات المسلحة إملاء شروطها والحصول حتى الآن على نصيب الأسد (من مجمل الكوتة)...! معظم الوزراء المختارين في حكومة الأمل لهم خبرات (لا بأس بها) في مجالات الاستوزار السابق أيام المخلوع.. وفي (تبادل المنافع واستحلاب الموارد) وفي الدفاع الشعبي وشركات الكيزان وفي ممارسات (العطالة المقننة)...!

هذه حكومة كفاءات متخصصة (ولا علاقة لوزرائها باتفاقية جوبا) .. فوزير الشؤون الدينية والأوقاف (جنرال وقائد ميداني

بين خطاب الوصاية وتضليل العامة .. وهم الإسلامويين حول العلمانية



أ. نجم الدين دريسة

إلى تحييده عن التوظيف الأيديولوجي، وتحقيق استقلالية المجال العام عن الهيمنة الدينية.

من هنا، فإن الحاجة أصبحت ملحة لتحرير الخطاب الديني من قبضة الأيديولوجيا، والعمل على تأسيس خطاب جديد يتسم بدرجة عالية من الحرية الفكرية، بعيداً عن الاستغلال

المؤسف أن الخطاب الديني السائد لا يزال يرتدي قمصانا حديدية ماضوية، ويغرق في خلط يبدو مقصوداً، أو ربما يعكس اختلالاً في البنية المفاهيمية لدى المحافظين والإسلامويين. هؤلاء الذين أدبوا على تضليل العامة والبسطاء، عبر تسويق مظاهر خاطئة، يدركون في قرارة أنفسهم بطلانها، لكنهم يصرون على ترديدها، ومن أبرز الأمثلة على ذلك موقفهم من العلمانية.

فهم يلصقون بالعلمانية تعريفات مشوهة وتصورات زائفة، ويشيعون بين الناس أنها تعني فصل الدين أو العقيدة عن الحياة والمجتمع، ليقدموها للرأي العام — لا سيما المتأثر بالخطاب الديني — بوصفها مرادفاً للإلحاد، أو صورة من صوره، وفق خيالهم المريض واجندتهم ال

أيدولوجية. وقد نبّه المفكر نصر حامد أبو زيد إلى هذا الخلط في معرض نقده للخطاب الديني، مشيراً إلى أن العلمانية ليست بأي حال من الأحوال ضد الدين، بل هي ضد استغلال الدين لخدمة أغراض سياسية، كما دأبت على ذلك جماعات الإسلام السياسي. فالعلمانية في جوهرها لا تقصي الدين عن الحياة، بل تدعو

المجد للبندقية .. والعار للجيش!



أ. عبد المنعم سليمان

قتلنا (أعوان)!

قائد هذه الميليشيا شاب يدعى *المصباح أبو زيد*، نحيف البنية والعقل مغا، تملأ أحاديثه وهرقته فضاء الأسافير؛ يكتب المنشور تلو الآخر، متعزراً في التمييز بين حرفي (ز) و(ذ)، ولا يعرف حتى موضع همزة (إن)، ومع ذلك لا يتحرج من أن يُنصب نفسه قائداً وخطيباً لجماعة تزعم أنها تبعث مجد دين نزل بلسان عربي مبين!

وهو، إضافة إلى ركافة تعبيره وفقر لغته، لا يتحدث حين يتحدث بلسان

جندي متطوع كما يدعي، بل بلغة أشبه بخطبة بيعة، يُستبدل فيها المجتمع بهيكل الطاعة، ويُستبدل الولاء للوطن بالولاء لـ"الفرقة الناجية". ومنشوره أسس يحمل رسالة مشفرة، قال فيه: "لا ننازع أحداً على سلطة، ومن ظن أن الصمت ضعف، فإن للصمت حدوداً، ونحن نعرف كيف ومتى نتكلم... رسالة تهديد واضحة وصريحة لذلك الحالم النزق الذي ظن أن بوسعه مساكنة الأفاعي دون أن يلدغ!

والأهم أن المنشور حمل إشهار نوايا في ثناياه، كما في تعليقاته المصاحبة: أن هذه الميليشيا ليست أداة مساندة ودعم، بل مشروع جيش مواز يتشكل؛ لا يحمل السلاح دفاعاً عن السودان، بل لحراسته كغنيمة، كمرحلة انتقالية في الطريق إلى تأسيس دولة العقيدة، التي لا تعرف دستوراً أو قانوناً... دولة لا تحدها حدود؛ تمتد من أم درمان إلى طهران، ومن بورتسودان إلى غزة!

هيناً للعسكري الأول، الجبان، الذي فتح الباب للموت الجهادي ليسكن شرايين المؤسسة العسكرية، وسلم شارة القيادة للعسكري الثاني، الأكثر جبناً وخسة، فنفس ما تبقى من فكرة الجيش الوطني، وجعل من *البراء بن مالك* نداً، ومن *المصباح* شريكاً، ثم انزوى بعيداً وهو يرتعد، وهتف مرعوباً: *المجد للبندقية.

في قلب مشهد الخراب السوداني، حيث يختنق العقل تحت ركام السلاح، ويعلو صوت الجهل فوق أنقاض الدولة، تتردد أصداً الأناشيد الجهادية، لا كحماة معركة، بل كذئير انقراض لوطن ظل، رغم ما حل به من أهوال، فكرة قابلة للحياة. والآن، تنزف البلاد بين فكي وحشين: حركات مرتزقة مسلحة اتخذت من الحرب مقنماً ومهنة، وميليشيات وكتائب دينية متوحشة، خرجت من رحم أيديولوجيا مريضة، لا من رحم الوطن الواسع والمتعدد، تتدثر بعمامة الدين، وتتجزم بفائض الدم، وأشهرها تلك التي تسمي نفسها *البراء بن مالك. هذه الميليشيا تحديداً ليست ظاهرة عابرة في مشهد الانهيار، بل هي امتداد عضوي *للحركة الإسلامية* في صورتها الأكثر اكتمالاً وصدقا وتوحشا، وهي النتيجة المنطقية لفكر كان ينتظر لحظة سقوط الدولة ليُقتض على ما تبقى منها.

واسمها *البراء* لم يأت عشوائياً، بل رمزٌ منتقى بعناية في سرديات السلفية الجهادية، ارتبط بما يعرف في التاريخ بالفتوحات الإسلامية. والمشاركة أن لبراء التاريخ قد قتل على يد *الهمذان*، قائد الفرس، وبدلاً من الانتقام له، انتصاراً للتاريخ واتساقاً مع الاسم، ومع قوانين الملكية الفكرية الحديثة، يقفون الآن، هم والفرس، على

عار علينا لو كنا جميعنا مع صانع الكباب العظيم!!

بفصل دارفور فهم الكاذبين! لأنهم ببساطة هم الذين صنعوا البيئة السياسية الملائمة للانتهازية والابتزاز عبر الانقلاب على الفترة الانتقالية ثم اشعال الحرب، وجعلوا العنف اساسا للمشروعية السياسية وحياسة اي مكسب في الدولة فما هو المنطق في احتجاجهم على ما تفعله حركتا مناوي وجبريل من انتزاع الوزارات بقوة السلاح! هذه الحركات المسلحة حاربت في صف الجيش والكيان في حرب غايتها السلطة والثروة قطيعي جدا ان لا تفرط في نصيبها من الغنيمة ام ان معاتيه النهر والبحر يطالبون حركتي مناوي وجبريل بالحرب نيابة عنهم ومساعدتهم على طرد الدعم السريع من شمالهم هذا ، ثم بعد ذلك تذهب هذه الحركات الى دارفور وتواصل حربها مع الدعم السريع وحلفائه من الحركات الدارفورية وتستمر حربهم هناك فيما بينهم الى ما شاء الله بعيدا عن النهر والبحر!

السؤال الى متى يستمر التفكير في مستقبل السودان حبيسا لهذه العقليات الضيقة المعطوبة التي لا تحسن قراءة التاريخ ولا حتى الحاضر الماثل امامنا؟ المعطيات الموضوعية تقول ان ليس هناك انفصالا سلسا وسهلا سيجعلنا ننعى بالسلام ، فقد انفصل جنوب السودان ولم تتوقف الحروب لا في الشمال ولا في الجنوب، اما بخصوص دارفور فالوضع اكثر تعقيدا ، ما نحتاجه بحق هو المشروع الوطني الديمقراطي الناصح الذي يفصل مصيرنا السياسي عن اوهام العنصريين وفساد الانتهازيين سواء كانوا من الشمال او من دارفور او الشرق، نحتاج لمشروع يوحد المؤمنين بالسودان الديمقراطي التنموي الموحد على اختلاف اقاليمهم واثنائاتهم، مخرجنا في اصطفا سياسي مدني ديمقراطي يتكاتف فيه الشمال والجنوب والوسط ودارفور والشرق للخروج من

متساوون في حق الحياة بامان وكرامة ودون اقرارنا بهذه المساواة سنظل على الدوام في طاحونة الحرب.

ثانيا: التمييز بين القضية العادلة والمحامين الفاشلين هناك خلل هيكلي في الدولة السودانية جعلها غير عادلة في كفاءة حق التنمية والخدمات لكل اقاليمها مما افرز مظالم اقتصادية، وهناك ' عنف رمزي' كامن في المخيال الشعبي ، والدولة المركزية بدلا من ان تعمل على استئصال هذا العنف الرمزي عبر سياساتها ومؤسساتها ، بكل اسف استثمرت فيه واصبحت راعية له منذ الاستقلال، ولا سيما في ' العهد الفيهب' عهد الانقاذ الذي ترجم هذا العنف الى حرب جهادية في الجنوب وحرب ابادة في دارفور، وفي هذه الحرب شهدنا اعلى تجليات هذا العنف الرمزي في عبارات مخجلة مثل ' صانع الكباب والمشاي' احتفاء بمآسي وفظائع في حق مواطني دارفور.

ان انكار هذه الحقائق والزعم بأن مصدر المشاكل والتوترات هو دارفور وان التخلص منها بالانفصال سيضمن الاستقرار والرفاهية للشمال والوسط هو محض هروب من مواجهة جوهر الازمة وهو السياسات المعطوبة للدولة المركزية التي حتما ستجعل المتضررين منها يحتجون عليها، صحيح فشلت الحركات المسلحة في التعبير عن قضية دارفور العادلة وتورطت هذه الحركات في ذات السلوك الانتهازي للنخب المركزية وشاركتها في الفساد وعقيلة الغنيمة والاستخفاف بحياة المواطنين ، ولكن هذا الفشل لا يصلح مبررا لانكار ان هناك قضية تهميش سياسي واقتصادي ، واستخدام الحركات المسلحة لخطاب الابتزاز بالعنصرية لتحقيق مكاسب شخصية في السلطة والثروة لا ينفي ان هناك عنصرية وعنفا رمزي ضد مجموعات سكانية ادى الى عنف مادي ضدها. اما الذين يجعلون من انتهازية وابتزاز الحركات المسلحة مسوغا للمطالبه



أ. رشا عوض

موجود ومتجذر وله ادبياته وقصائده واغانيه، وله مفكروه ومناضلوه وله شهادته كذلك!

هناك تواطؤ على نكران وجود هذا التيار في الشمال ورغبة في واده تحت غبار الفوغائية الطافحة هذه الايام ، وهنا يكمن التحدي الكبير: هل يقبل كل المنتمين للشمال انثيا وثقافيا لانفسهم بالوضاعة بمعيار القيم الاخلاقية والانسانية لدرجة التصفيق للطيران عندما يشن غارات تنتج عنها مجازر لمئات المواطنين الابرياء في ملبط او الكومة او سوق طرة او نبالا والحديث عن هذه المأساة بتلذذ وعبارات منحطة مثل صانع الكباب العظيم ومشاي نصور الجو !! هل نقبل ان نكون بهذه الوضاعة والتجرد من الانسانية لدرجة الضح بجثث النساء والاطفال المتضخمة والاشلاء البشرية المتناثرة؟ يجب ان لا نسمح لهذه الحرب ان تشوه نفوسنا وتجرنا من الانسانية والاخلاق لهذه الدرجة ، كامل الادانة لاي انتهاك ارتكبه الد. عم السريع في الخرطوم او الجزيرة او سنجة نعم، ولكن مع كامل الادانة كذلك لاي انتهاك ارتكبه الجيش في دارفور وكردفان في حق المواطنين الابرياء هناك عبر قصف الطيران للاسواق المكتظة وللمرافق الحيوية وكان اخرها مستشفى في بابنوسة قتل فيه عشرات المرضى ومرافقيهم. جميعنا شمالا وجنوبا وشرقا وغربا

عاريا بالشجاعة والجرأة! يجب تعرية جذور العنصرية في مجتمعنا بموضوعية، ويجب ان نضع التدابير السياسية والتنموية والتربوية لمقاومتها وعدم السماح لها بتجريد ضحاياها من حقوق المواطنة المتساوية وسن قوانين تعاقب على الاساءات العنصرية، وكما فعلت كل المجتمعات المتحضرة يعتمدوا اسلوب اللوثة والفتنة لكي العالم نستطيع لو توفرت لنا الاستنارة الفكرية والارادة السياسية ان نجد صيغة عادلة للتعايش السلمي واحترام بعضنا البعض ، في كل مجتمع تكمن بذور للعنصرية والتوحش والكرهية والعنف، وبذور اخرى للعدالة والمساواة والحرية والانسانية المشرقة بالمحبة والتسامح، الشجعان بحق هم من يحرثون تربة الوطن جيدا وينظفونها من البذور الخبيثة ويزرعونها ببذور السلام والحرية والعدالة، هؤلاء هم اصحاب الجرأة الجديرة بالمدح والتمجيد لانهم يصدحون بكل ما هو قبيح في ثقافتنا ومسكوت عنه في الخطاب الرسمي سياسيا واعلاميا ولكن في سياق ادانة القبح والرغبة في هزيمته، اما ما تفعله منابر العنصرية والدعوة لتقسيم الوطن من امثال مجرمي منبر السلام العادل وصحيفة الانتباهة في الماضي القريب والنسخة الأكثر تظاهة حاليا ممثلة في دولة النهر والبحر ، فهو في سياق تجميل القبح وتطبيع الانحطاط والصفاقة ونزع الحياء الذي هو شعبة من شعب الايمان! ولذلك هؤلاء لا يمكن امتداحهم بالصدق والشجاعة والجرأة والادعاء بأنهم يملكون ميزة تفصيلية عن عوم الشماليين! وكأنما الشمال ينقسم الى فريقيين كلاهما عنصري وعنيف واستبدادي والفرق الوحيد بينهما هو مستوى الجرأة والشجاعة بالافضاح عن حقيقة موقفه وهنا تكون الافضلية للكائنات العنصرية!

في الشمال خطاب انساني ديمقراطي مستنير يناضل من اجل سودان يسع الجميع ويحفظ كرامتهم ، هذا التيار

هناك من يطالب بعدم ابداء اي احتجاج على الخطاب العنصري المنحط لعنسيب وامثاله من مجموعة ما يسمى بدولة النهر والبحر بزعم انهم يمثلون ما يدور في عقول وقلوب الشماليين النيليين، بل ويمدحون اصحاب هذا الخطاب بأنهم أكثر جرأة وشجاعة واستقامة لأنهم عبروا بصدق عن رأيهم ولم يعتمدوا اسلوب اللوثة والفتنة لكي العالم نستطيع لو توفرت لنا الاستنارة الفكرية والارادة السياسية ان نجد صيغة عادلة للتعايش السلمي واحترام بعضنا البعض ، في كل مجتمع تكمن بذور للعنصرية والتوحش والكرهية والعنف، وبذور اخرى للعدالة والمساواة والحرية والانسانية المشرقة بالمحبة والتسامح، الشجعان بحق هم من يحرثون تربة الوطن جيدا وينظفونها من البذور الخبيثة ويزرعونها ببذور السلام والحرية والعدالة، هؤلاء هم اصحاب الجرأة الجديرة بالمدح والتمجيد لانهم يصدحون بكل ما هو قبيح في ثقافتنا ومسكوت عنه في الخطاب الرسمي سياسيا واعلاميا ولكن في سياق ادانة القبح والرغبة في هزيمته، اما ما تفعله منابر العنصرية والدعوة لتقسيم الوطن من امثال مجرمي منبر السلام العادل وصحيفة الانتباهة في الماضي القريب والنسخة الأكثر تظاهة حاليا ممثلة في دولة النهر والبحر ، فهو في سياق تجميل القبح وتطبيع الانحطاط والصفاقة ونزع الحياء الذي هو شعبة من شعب الايمان! ولذلك هؤلاء لا يمكن امتداحهم بالصدق والشجاعة والجرأة والادعاء بأنهم يملكون ميزة تفصيلية عن عوم الشماليين! وكأنما الشمال ينقسم الى فريقيين كلاهما عنصري وعنيف واستبدادي والفرق الوحيد بينهما هو مستوى الجرأة والشجاعة بالافضاح عن حقيقة موقفه وهنا تكون الافضلية للكائنات العنصرية!

لا مفاظة في ان هناك تحيزات عنصرية كامنة في ثقافة المجموعات المستعربة المسلمة في شمال ووسط السودان، نتيجتها ازدياد مجموعات سكانية في جنوب وغرب البلاد على اساس عرقي واحيانا يمتزج ازدياد العرق بازدياد الدين كما كان الحال مع جنوب السودان، وهناك ايضا تحيزات جهوية ضد الغرب، انا لست من دعاة مواجهة هذه الحقائق المرة بالانكار والتستر عليها ، الصدق والجرأة والشجاعة تتمثل في الاعتراف بهذه الحقائق، ولكن في سياق انها امراض اجتماعية فتاكة واختلالات فكرية واخلاقية مخجلة تنتقص في المقام الاول من انسانية الشماليين بقدر ما تظلم شركاءهم في الوطن، اما المجاهرة بالعنصرية واستباحة المجال العام بخطابات تؤيد قتل الآخرين واضطهادهم وتدافع عن السياسات التمييزية الظالمة وانكار المظالم مطلقا وعدم الخجل من ترديد سخافات على شاكلة ان الشمال يجب ان يحتكر الحكم وان الدولة دولته والآخرين ضيوف ما عليهم الا الازعان والتزام الادب ، فهذه ليست جرأة محمودة وشجاعة! هذا انحطاط ووقاحة وبجاجة وسلوك فاحش ، فلا يمكن ان تصف شخصا يتجول بين الناس

صراع المعاني بين الرصاصة والخطاب: حين يتهاوى العقل الدول

لا تبدأ من الجبهة، بل من اللغة. فنحن بحاجة إلى أن نعيد تعريف العالم، لا أن نصفه فقط. أن نسائل التقنية لا كمجرد أداة، بل كبنية معرفية تنتج نظاما أخلاقيا رافضا. أن نفصح الدبلوماسية حين تتحول إلى تغليف ناعم للذبح، ونُجرد الجغرافيا من امتيازاتها حين تشرعن العدوان.

لقد آن لنا أن نكتب عن الحرب لا بوصفها 'خللا طارئا'، بل كإفلاس نعيد النظر في كل نظام ادعى إدارة العالم وهو لا يعرف كيف يدير موثاه

فريما، في هذا الخراب العظيم، يكمن الخلاص في أن نجرؤ على السؤال هل نعيش فعلاً في عالم... أم في شركة كبيرة تديرنا بعقود مؤقتة، وتسرحنا حين يتراجع الريح؟ وهل ما يحدث الآن هو نهاية الإنسان، أم نهاية وهمه؟

وهل الحرب هي قدر الكوكب، أم أنها مرض الحداثة وقد بدا يتمظهر بجسد الأرض كلها؟

تعد أحداثاً؛ إنها صيغٌ لإعادة ترتيب العالم وفق مزاج الشركات والمصارف. الفاعل لم يعد الدولة، بل النظام المالي الدولي، والمؤسسة الأمنية العابرة، والتطبيقي الذكي الذي يقرّر من سيعيش، ومن ستجرب عليه تقنية جديدة للقتل.

وفي هذا كله، يُعاد إنتاج الوحشية في ثوب أخلاقي: تقدّم الضربات كحق للدفاع، ويُعلن القصف كجزء من إعادة الاستقرار"، وتُختزل المجازر في تقارير تقدّم لمجلس الأمن فلا يهتزّ فيها إلا الترجمة لنوي للعقل السياسي العالمي. وأن نعيد النظر في كل نظام ادعى إدارة العالم وهو لا يعرف كيف يدير موثاه

فريما، في هذا الخراب العظيم، يكمن الخلاص في أن نجرؤ على السؤال هل نعيش فعلاً في عالم... أم في شركة كبيرة تديرنا بعقود مؤقتة، وتسرحنا حين يتراجع الريح؟ وهل ما يحدث الآن هو نهاية الإنسان، أم نهاية وهمه؟ وهل الحرب هي قدر الكوكب، أم أنها مرض الحداثة وقد بدا يتمظهر بجسد الأرض كلها؟



أ. ابراهيم برسي

وقد وصلت إلى ذروتها، لم تعد تُنتج العقل، بل تشتر الغرائز. الذكاء الاصطناعي لم يُقلل من الحروب، بل من كلفة التفكير فيها. القنبلة اليوم لا تحتاج إلى إعلان، بل إلى خوارزمية. والجيش لا تقاتل من أجل الوطن، بل من أجل جملة في خطاب لرئيس لم يُنتخب إلا ليبتسم لأمة.

نحن أمام واقع لم تعد فيه الحدود السياسية تفصل الدول، بل تسجل فوقها صفقات الطاقة، وخطوط الغاز، ونقاط النفوذ. الحروب لم

التفوّق العسكري الرمزي. وما كان من قطر إلا أن تستدعي شيخ الرء، ثم تعود لتتذكر أنها ليست أكثر من نقطة في خريطة استثمارات، لا في خرائط الحروب.

أما السودان، فَيُعيد كتابة أسوأ دروس التاريخ، حيث يُنتج الخراب جنرالات بلا مشروع، ومبليشيات بلا ذاكرة. إنها ليست حرباً أهلية، بل مسرحاً للخراب المقتن، حيث تباع الولاءات وتُستأجر البنادق، ويؤشرف الموت تحت مسمى 'العملية'

لكن المدهش في هذا التوقيت ليس كثافة الدمار، بل انسجامه. فالكونغو تحترق بنفس الايقاع الذي تُقصف به حاركيف. وميانمار تسقط في عزلة مشابهة لتلك التي تحاصر غزة. حتى كشمير عادت لتفترق جراحها في ضوء قتابل تُطلق من جهتين، كما لو أن اللهجة النووية هي وحدها القادرة على حل المسألة الاثنية.

فما الذي يحدث إذًا؟ ولماذا يبدو العالم وكأنه يعيد تدوير عنفه بدلا من تجاوزه؟

إننا بإزاء لحظة تمكّك كوني، لحظة يُعاد فيها تعريف 'الإنسان' لا كمشروع أخلاقي، بل كمورد استراتيجي، قابل للتجريب، للعبور، وللمحو. الحداثة،

ليس ثمة ما يُسمى "الحرب المقبلة"، فالدمار لا ينتظر فعلا ليتحقق، بل يعيش كامناً في لغة السياسة، في اصطكاك المصالح، في النزاعات التي تكتب العالم لا بوصفه كوكباً بل كجبهة. نحن لا نعيش على الأرض، بل في منفى سماء الإنسان 'الواقع الدولي'. ما يجري في العالم هذه الأيام ليس سلسلة صراعات معزولة، بل نصّ واحد يُكتب بلغات متعددة، تتناوب فيه الجغرافيا أدوار البطولة، ويتكرر فيه الدم بوصفه استهلاكاً، لا فاجعة. من أوكرانيا إلى السودان، من طهران إلى غزة، ومن كابل إلى كيشناو، يتقاطع القتل مع الخطط الاقتصادية، وتتحول الدولة إلى واجهة لتقنية الهيمنة لا لمبدأ السيادة.

في الشرق الأوسط، تحولت إيران من خطاب التهديد إلى جسد يتلقى الضربات. لم تعد منشأتها النووية جزءاً من مقاضات، بل أهدافاً في مسرح يدار عن بعد. الضربة الأميركية—الإسرائيلية لم تحدث فقط فجوة في التراب، بل في المعنى؛ إذ إن ما تهاوى في 'نظن' لم يكن مقاعلاً وحسب، بل فكرة السيادة ذاتها حين تُصرغ من مضمونها أمام

السودان ليس ميراثًا من العباس، ولا دولة لأحفاد آل البيت، بل وطن للجميع دولة البحر والنهر: جمهورية النسب الإلهي أم مشروع تطهير عرقي باسم الدين؟

أو غير المسلمين هي دعوة للفاشية بصيغتها السودانية، تضعنا أمام خطر التفكك الكامل

خامساً: من شجرة النسب إلى العقد الاجتماعي: نقد خرافة «العباسيون الجدد»

الادعاء بأن «العباس بن عبد المطلب» وذريته يملكون حقاً تاريخياً في أرض الشمال السوداني ليس سوى خرافة لا سند لها في السجلات التاريخية. العباس عاش ومات في مكة، ولم يُعرف له تواصل مع وادي النيل. ذريته أسست الدولة العباسية في الكوفة ثم بغداد، ولم تسجل هجرات عباسية موثقة إلى السودان.

أما الدولة الحديثة، فإنها لا تُبنى على الانساب، بل على العقد الاجتماعي، كما قال جون لوك وروسو وكانط. الأمة، كما أوضح بندكت أندرسن، هي «جماعة متخيلة» تقوم على اللغة والتاريخ والمؤسسات، لا على الدم. و«الشرعية الديمقراطية»، كما أكد يورغن هابرماس، لا تستمد من النسب، بل من المشاركة العقلانية.

من هذا المنطلق، فإن السودان يجب أن يعاد بناؤه لا عبر العودة إلى أنساب قريش أو حكايات النبوة، بل عبر تأسيس دستور مدني علماني يضمن المساواة والحرية والكرامة لجميع المواطنين، بصرف النظر عن أصولهم.

اخيراً: السودان الجديد.... دولة لكل مواطنيه

السودان ليس جمهورية قبائل ولا إمارة عباسية إسلامية ولن يكون، بل هو وطن متنوع، متعدد، بُني على تفاعل ثقافات وحضارات. لا يمكن أن يُختزل في شجرة نسب الجاهلاء، أو يُختطف باسم دين، أو يُقسّم بناءً على وهم العرق النقي.

ما نحتاجه اليوم هو مشروع تأسيسي جديد، يقوم على مبادئ المواطنة، والعدالة، والتعددية، والعلمانية. والمساواة أمام القانون، دون تمييز في الدين أو العرق أو اللغة. فالسودان ليس حقلاً أنساب، بل مجال نضال، من أجل دولة حرة يسع ظلها الجميع

كما قال الشاعر مظفر النواب: «احذر أن تركبك القبيلة، فهي إن سادت، قتلتك باسم الشرف» أو شيء من هذا القبيل!

فلْيَبْرِ السودان بماء العقل والمواطنة، لا بخرافة النسب والدين، ولا بوهم السلالة. ولن يكون مستقبل السودان رهين أساطير الهويات المقتضلة، بل ابناً لثورة مستنبرة تفتّح الأفق أمام جميع أبنائه وبناته ليبنوا معاً دولة الحرية والكرامة والمساواة.

النضال مستمر والنصر اكيـد.

(أدوات البحث والتحرير التقليدية والإلكترونية الحديثة استخدمت في هذه السلسلة من المقالات)

India Office Library (1901) وثيقة

بأسماء تجار الرقيق

- وأيضا يمكن مراجعة الأستاذ محمد إبراهيم نقد.

- تقارير مجلس الكنائس العالمي عن الانتهاكات في خمسينيات القرن العشرين

ورغم أن الرق ألغي رسمياً عام 1924 تجلّى ذلك في «مذكرة كرام المواطنين» (مارس 1925)، التي عارضت المساواة بين السودانيين، معتبرة أن غير العرب ولدوا لخدمة العرب. الرق عملياً استمر في مناطق مختلفة حتى الستينات، وهناك شهادات توثق ممارسات الرق حتى منتصف الثمانينات. وأما تداعيات هذه الجريمة الإنسانية فلا تزال ماثلة في المجتمع السوداني، بدءاً من وجود شخصيات مثل عمسيب الذين يدعون انتماءهم إلى إثنية أعلى، ويصادرون حق السكان الأصليين في أرضهم وحقهم في التاريخ والكرامة. وتنعكس آثار هذا الإرث في العنصرية والتمييز المتجذري في مؤسسات الدولة، من التعليم والتوظيف، إلى التنمية وتوزيع الخدمات، حيث ما زالت السياسات العامة تركز التفاوت العرقي والثقافي بدلاً من معالجته. وفي هذا الوقت تحديدا تتجلى الممارسات العنصرية في هدم وتجريف مساكن ومدارس ودور عبادة ما اسمته النخب بالاحزمة السوداء.

رابعا: فاشية الهوية وخرافة النقاء العرقي

خطاب عمسيب الذي يدعو إلى ترحيل غير العرب وغير المسلمين من شمال السودان ليقبم دولة النهر والبحر ليس عنصريا فقط، بل يعيد إنتاج منطق الفاشية العرقية التي سادت في أوروبا في القرن العشرين. من النازية الألمانية إلى الصرب في البوسنة، ومن رواندا إلى جنوب إفريقيا، لظالما استخدم خطاب النقاء العرقي لتبرير الإقصاء، التهجير، والإبادة.

وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1948 بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، تعرف الإبادة الجماعية بأنها:

«أي فعل يُرتكب بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية، إثنية، عرقية أو دينية...» (المادة الثانية)

ويعد التحريض العلني على الإبادة جريمة دولية (المادة الثالثة). بناءً عليه، فإن أي دعوة صريحة أو ضمنية، إلى طرد جماعة دينية أو عرقية من منطقة ما، كما يفعل عمسيب، يمكن تصنيفها ضمن هذه الجرائم

إن الدولة الديمقراطية الحديثة ليست ملكا لجماعة دينية أو إثنية، بل هي كيان سياسي مشترك يؤسس على قاعدة الحق والعدالة والكرامة. ولذا، فإن الدعوة إلى «تطهير السودان أو جزء منه» من غير العرب



أ. خالد كودي

تقوم على «الإنكار البنيوي» للتعدد، وهي دولة مهية للفشل والانقسام. وبالتالي فإن خطاب عمسيب ليس وليد اللحظة، بل هو نتاج لسياسات تراكمية طويلة الأمد، تشكل اليوم أحد أشكال تهديد الوحدة وبناء دولة علمانية ديمقراطية حديثة في السودان.

ثالثاً: الرق المأسس وتجارة البشر: من سواكن إلى أم درمان

من أكبر المقارقات في خطاب عمسيب وأمثاله هو إنكار الدور الذي لعبه بعض الوافدين العرب في إرساء تجارة الرق وتحويلها إلى بنية اقتصادية واجتماعية في السودان. هذه التجارة لم تكن هامشية، بل كانت جزءا من المنظومة الاقتصادية في مراكز مثل سواكن، وكسلا، وأم درمان، واستمرت حتى القرن العشرين!

- في سواكن، كانت الموانئ مفتوحة لتصدير العبيد إلى مصر، شبه الجزيرة العربية، واليمن، ووثقت هذه الأنشطة في كتابات الرحالة مثل جون لويس بوركهارت وكريستيان باينز.

- في أم درمان، خلال الدولة المهدية، نشطت أسواق بيع الرقيق من النوبة ودارفور والجنوب، بوصفهم «غنائم حرب.»

أبرز العائلات التي ارتبطت بهذه التجارة:

١/ آل أبو رفاس — من سنار وسواكن

٢/ آل عبد اللطيف — في القوافل بين كردفان والشمال

٣/ الكثير من الاسر الادمروانية — خلال الحقبة المهدية

٤/ الشيخ المكي المغربي — وثقت صلاته بتجارة الرق في تقارير بريطانية

الوثائق الداعمة:

- تقارير القنصلية البريطانية في سواكن (1870—1890)، ضمن

Intelligence Reports

وتحديداً من خلال معاهدة سياسية وليس بفتح عسكري...

من منظور تاريخي مقارن، فإن كلا الديانتين ليس لهما جذور أصلية في السودان، بل هما نتاج تواصل حضاري عابر للحدود، وهو ما يُفند أي مزاعم تزعم أن الإسلام «دين أصيل» في السودان بينما الأديان الأخرى «وافدة». وإذا كان الإسلام نفسه قد دخل السودان كدين وافد، فلا يجوز منطقياً ولا قانونياً تبرير استهداف معتنقي المسيحية أو أتباع الديانات والمعتقدات الأخرى، لا سيما في دولة حديثة من المفترض أن تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية، التي لا تميز بين المواطنين على أساس دين أو عرق.

ومن المهم الإشارة إلى أن السودان لم يكن فضاء فارغاً حين وصلته هذه الديانات، بل كان مسكوناً بأنساق دينية وروحية متنوعة، ترتبط بالبيئة الطبيعية والكون، ومنها ديانات النوبة، والأفقسنا، وقبائل الأزاندي، وغيرها من المعتقدات الإفريقية العريقة التي قاومت محاولات المحو القسري.

ثانياً: دخول العرب إلى السودان كان عبر معاهدة لا عبر فتح

خلافًا للسردية التي يتبناها عمسيب ومروجوه، فإن دخول العرب إلى السودان لم يتم عبر «فتح إسلامي»، أو شراء للأراضي التي يريد أن يقيم فيها دولته المزعومة من سكانها الأصليين بل عبر معاهدة سياسية واضحة المعالم تعرف باسم «اتفاقية البقط»، والتي وقعت عام 652 م بين مملكة المقرة المسيحية والخلافة حينها- (غض النظر راينا فيها). نصت الاتفاقية على تبادل المنافع، وعدم شن الحروب، وتبادل السلع والرقيق، واحترام استقلال الممالك النوبية.

وقد حافظت هذه الاتفاقية على استقلال الممالك النوبية لما يزيد عن 600 عام، واستمرت المسيحية ديناً رسمياً في السودان حتى القرن الرابع عشر الميلادي. لم يدخل العرب السودان بوصفهم فاتحين أو أوصياء، بل كجيران وتجار ومهاجرين، اندمجوا تدريجياً ضمن البنية السكانية والثقافية. ومع الوقت، حدثت موجات من التزاوج والاختلاط الثقافي، وبعضاً من (احتبائ) هنا وهناك، لكن كل ذلك لا يمنح أي طرف الحق في احتكار الأرض أو التاريخ كما يفعل مواهيم دولة البحر والنهر.

لاحقاً، تمت عمليات تعريب وأسلمة منهجية عبر أدوات «القوة الناعمة» مثل التعليم، الإعلام، القضاء، واحتكار اللغة الرسمية، بالإضافة إلى استخدام «القوة الصلبة» المتمثلة في التحالفات العسكرية، والهيمنة على السلطة السياسية والاقتصادية والحروب بما فيها حروب الإبادة. وقد ساهمت النخب المركزية في تعميق هذا الانحراف من خلال فرض نموذج ثقافي واحد على حساب التعدد السوداني، ومنعت الاعتراف بلغات النوبة، والنجيا، والفور، والأفقسنا، وجعلت من العربية معياراً وحيداً للحداثة والمواطنة.

هذا الواقع، الذي تجاهل الإرث الحضاري لشعوب السودان، ساهم في إنتاج دولة

في ظل المأساة السودانية المتجددة، وفي خضم الخراب الذي أنتجته الحرب والتمييز والإقصاء، يطل علينا من حين إلى آخر خطاب سلالي مهووس، لا يكتفي بقراءة الماضي بعين عوراء، بل يسعى إلى فرضه مستقبلاً. خطاب «دولة البحر والنهر الشريفة» الذي يتبناه المدعو «عمسيب»، وأمثاله من أنصار نظرية التفوق العروبي الإسلامي، يعيد إنتاج منظومة عنصرية متخلصة جديدة، تقوم على الجهل، تقصي قطاعات واسعة من الشعب السوداني في خطابها، وتشعرن، للإبادة الثقافية والتمييز الديني، تحت لافتة الانساب المقدسة، وترتكز على أوهام لاثنية ودينية تجاوزها الزمن، بل وتتعارض مع المنطق القانوني والسياسي لبناء الدولة

لا يمكن قراءة هذا الخطاب بمعزل عن الإرث الاستعماري الذي كرس المركزية الثقافية، والتمييز البنيوي، والتهميش المتعمد ضد المجموعات الإثنية والدينية غير المنتهية إلى هوية (الغزة) أو الأغلبية المقترضة. وضمن هذا السياق، تصبح مزاعم عمسيب مجرد امتداد محلي لفكر عنصري قديم، يعيد تدوير أساطير التفوق العرقي والديني في سياق سوداني جاهل معرفياً وهش سياسياً، وممزق اجتماعياً، ويعيش أزمة هوية وطنية مركبة، حيث ما زالت بعض النخب تسعى إلى فرض الهيمنة من خلال أدوات الدين والاثنية والتاريخ المضربك.

هذا المقال يسعى لتفكيك هذا الخطاب في ضوء التاريخ الموثق، والقانون الدولي، والحقائق الأنثروبولوجية، ونظريات بناء الدولة الحديثة، وتحليل الأساطير المؤسسة لهذا النوع من التفكير القفري والبدائي، وذلك من خلال خمسة محاور توضح كيف يتم استخدام الدين، والنسب، والأسطورة، كأدوات إقصاء، بدلا من أن تكون مداخل للتعددية. وسنبين كيف أن هذا الخطاب لا يقف فقط عند حدود الرؤية الطوباوية، بل يتجسد في سياسات عنف مادي ومعنوي، تستهدف الجماعات غير العربية وغير المسلمة في شمال السودان.

أولاً: من غار حراء إلى بيت لحم... إلى هوس «دولة البحر والنهر»

الإسلام نزل على النبي محمد ﷺ في غار حراء، قرب مكة، في عام 610م، وهو كهف يقع على جبل النور في تضاريس الحجاز، بعيداً عن جغرافيا السودان. أما المسيحية، فقد نشأت قبل الإسلام بأكثر من ستة قرون، في منطقة بيت لحم بفلسطين الرومانية، حيث ولد السيد المسيح عليه السلام وفقاً للتقاليد المسيحية. وكلا الديانتين انتشرتا إلى السودان في فترات لاحقة، عبر التبشير، التجارة، أو المعاهدات، ما يجعل توصيفهما بـ«الديانات المستوردة» توصيفاً تاريخياً دقيقاً، إذا ما تم استخدام ذات المعيار في تقييم الأديان- أي مثلما المسيحية دين وافد الإسلام بدوره يدين وافد- ولا شئو؟!

وقد دخلت المسيحية إلى السودان في القرن السادس الميلادي، حيث أصبحت الديانة الرسمية لممالك نوبانيا والمقرة وعلوة، وأسست كنائس ومراكز ثقافية ما تزال آثارها حاضرة في دنقلا القديمة وسوبا وغيرها. أما الإسلام، فقد دخل السودان لاحقاً، تحديدا عبر اتفاقية البقط عام 652م، أي بعد المسيحية بأكثر من تسعة قرون،

لا باعتباره حلًا، وإنما نتيجة حتمية لخطاب الانقسام.

ثانياً: التعايش مع هشاشة الوحدة وضعف الثقة

العيش في بلد واحداً يتبادل فيه الشكوك وسوء النوايا بيننا، هذا يجعل من وحدة السودان أشبه ببيت هش قابل للانهيار عند أول عاصفة. إن حالة التعايش في ظل استمرار خطاب الكراهية، لا يعدو كونه هدنة مؤقتة أو تأجيل للكارثة. ويمكن تشبيه خطاب الكراهية بحالة «الجنب»، كما ورد في الآية: «إذا كنتم جنباً فاطهروا». فكما أن الفسل هو الشرط الأساسي للطهارة، فإن الفسل الوطني من خطاب الكراهية هو شرط أساسي لبقاء السودان موحدًا. وإذا فإن آثار الكراهية ستبقى كاملة تحت السطح، تنتظر لحظة الانفجار التالية، والتي قد تكون أشد وطأة من سابقتها.

ثالثاً: الحرب الممتدة النهاية الحرجة الثالثة تتمثل في استمرار الحرب، فالحرب المستمرة في الأطراف منذ الاستقلال بدأت اندلعت هذه المرة في قلب السودان في العاصمة سرعان ما تمددت، إلى الجزيرة وأجزاء من الشرق والنيل الأزرق وكل دارفور وكردفان. الحرب هي اسوا سيناريو يمكن يعيشه الانسان، لأنها تعني الموت

ضع شعب السودان في موضعه هذا بفعل التاريخ والجغرافيا، حيث لم يأت وجودنا في هذا المكان الممتد من تخوم الصحراء إلى أعماق السافنا صدفه، بل جاء نتيجة تراكم آلاف السنين من التفاعل بين بيئات مناخية متعددة، وسحنات ثقافية متباينة، وأعراق وقبائل وأقاليم متجاورة، كوَّنت معاً نسيجاً إنسانياً نادراً، يفترض أن يكون مصدر قوة وتماسك، غير أن التوظيف السياسي السلبي لهذا التنوع، عبر العقود، أدى إلى ترسيخ خطاب كراهية متبادل، يخبو حيناً ويتأجج حيناً، حتى بلغ في السنوات الأخيرة درجات غير مسبوقة تهدد بانهارات خطيرة، أو ما يمكن وصفه بالنهايات الحرجة.

أولاً: خطر الانفصال مجدداً لعل أكثر النهايات الكارثية التي عشناها بسبب خطاب الكراهية، كانت انفصال جنوب السودان عام 2011. لم نخسر فقط ثلث الأرض، وإنما فقدنا كذلك جزءاً عزيزاً من شعبنا، وثقافتنا، وتنوعنا، ومواردنا، ومياهنا. وما لم نتدارك خطاب الكراهية اليوم، فقد لا نتجو من تكرار السيناريو في دارفور أو كردفان أو غيرها من الأقاليم التي ترسخت في وجداننا فكرة «التمييز التاريخي»، وغذيت بمشاعر الظلم والتهميش؛ ما جعل خيار الانفصال - لا سمح الله - قابلاً للتكرار،

النهايات الحرجة لخطاب الكراهية؛ مقترح الخروج من المأزق

يناقش المؤتمر مسألة واحدة فقط: هل التعايش بين أقاليم السودان ممكن؟ وكيف؟

3- دعوة شركاء دوليين كمراقبين ومسهلين، مثل:

الاتحاد الأفريقي•

الجامعة العربية•

الأمم المتحدة وبرامجها

المختلفة•

البنك الدولي وصندوق

النقد الدولي•

وذلك لضمان الدعم الفني واللوجستي والضغط لتنفيذ مخرجات المؤتمر.

4- تكون مخرجات المؤتمر ملزمة للجميع، ويلتزم بتنفيذها عبر آلية تنفيذ مشتركة محلية ودولية، تضمن الانتقال من حالة الحرب والانقسام إلى حالة السلم والاستقرار.

في الختام، إن السودان لا يحتمل مزيداً من الحروب والانفصالات والكراهية. ولن نبني هذا الوطن على أعمدة الشك والتخوين والاستعلاء والتمييز، بل على قيم الحوار والاحترام المتبادل والعدالة. إن اللحظة الراهنة تفرض علينا أن نختار: إما أن ننقذ السودان بتطهيره من خطاب الكراهية، أو نواصل الانزلاق نحو نهايات حرجة لا يُعجد عقباها.

نقص الدواء، وغلاء الغذاء، وانهيار مؤسسات الدولة. الحرب لم تعد جهوية أو محلية؛ لقد تحولت إلى كارثة قومية، تهدد الجميع بلا استثناء، وإن استمرارها لن يقضي إلى نصر لأي طرف، بل إلى خراب البلاد كلها.

رابعا: مقترح الخروج من المأزق

إن مواجهة خطاب الكراهية والحرب والانقسام لا تكون فقط عبر الدعوات أو الأمنيات، بل عبر فعل سياسي واجتماعي منتهج، يواجه الأزمة من جذورها. ومن هذا المنطلق، نقتترح مساراً عملياً للخروج من المأزق الراهن:

1- وقف إطلاق نار شامل وفوري، دون شروط مسبقة.

2- الدعوة لعقد مؤتمر كل السودانيين"، يشارك فيه ممثلون من:

• استاذة الجامعات وقادة الخدمة المدنية والعسكرية. •

الإدارات الأهلية والقبائل • القضاة والمحامين

والمستشارين القانونيين•

الاقتصاديين والمراجعين•

الأدباء والكتاب والصحفيين

• الدبلوماسيين وخبراء

الحكم الرشيد •

3404767